الأمم المتحدة

A/63/PV.88

الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الثالثة والستون

الجلسة العامة ٨٨

الثلاثاء، ١٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٩، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد ديسكوتو بروكمان ..... (نيكاراغوا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

تأبين فخامة الحاج عمر بونغو أوندمبا، رئيس الجمهورية الغابونية

الرئيس (تكلم بالإسبانية): من دواعي حزني أن أؤبن الرئيس الراحل للجمهورية الغابونية، فخامة الحاج عمر بونغو أوندمبا، الذي توفي يوم الاثنين ٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٩.

وبالنيابة عن الجمعية العامة، أرجو من ممثل غابون أن ينقل تعازينا إلى حكومة وشعب غابون وإلى أسرة الفقيد فخامة الحاج عمر بونغو أوندمبا.

أدعو الآن الممثلين إلى الوقوف والتزام الصمت لمدة دقيقة حدادا على وفاة فخامة الحاج عمر بونغو أوندمبا.

التزم أعضاء الجمعية العامة الصمت لمدة دقيقة.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن للأمين العام، معالي السيد بان كي - مون.

الأمين العام (تكلم بالإنكليزية): أتشاطر مشاعر حزن غابون حكومة وشعبا حداداً على وفاة فخامة الحاج عمر بونغو أوندمبا. لقد عملت مع الرئيس بونغو بشأن عدد من حالات الصراع في أفريقيا. وأتذكر على نحو خاص الدور الهام الذي اضطلع به الرئيس الراحل في سعيه إلى حل الأزمات في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد وجمهورية الكونغو وبوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية.

كما أتذكر بتقدير بالغ ما قدمه من إسهامات في إنشاء الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا، التي شكّلت قوة من أجل الاستقرار في المنطقة دون الإقليمية. وأعرب له عن امتناني أيضا على التزامه الثابت حيال الأمم المتحدة وجهوده لتعزيز التعاون بين المنظمة والاتحاد الأفريقي والمنظمات دون الإقليمية في وسط أفريقيا.

لقد ثبت أن فهم الرئيس بونغو للعديد من التحديات المعقّدة والحاسمة التي نواجهها كان دائما مجديا لنا جميعا نحن المشاركين في منع نشوب الصراعات وإحلال السلام في أفريقيا وحفظه وتوطيده فيها.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

وأتقدم بصادق تعازيّ إلى أسرة الرئيس وإلى حكومة وشعب غابون في هذه اللحظات التي يخيم عليها الحزن والأسى.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل سوازيلند، الذي سيتكلم بالنيابة عن مجموعة الدول الأفريقية.

السيد نهليكو (سوازيلند) (تكلم بالإنكليزية): نيابة عن مجموعة الدول الأفريقية وشعوب أفريقيا، وأصالة عن نفسي، أقف اليوم هنا لأتقدم بصادق تعازينا إلى حكومة وشعب الجمهورية الغابونية في فقدان قائد أفريقي بارز، الرئيس الحاج عمر بونغو أوندمبا. وأتقدم بنفس التعازي إلى أسرته، وأود أن أؤكد لهم بأننا نتشاطر أحزانهم في هذه اللحظة العصيبة.

وينبغي أن نحتفي بحياة الرئيس بونغو لأنها كانت زاخرة بالأحداث والإنجازات. فقد ترك إرثا سيبقى على مدى العديد من السنوات القادمة. والحقيقة البسيطة هي أنه أحدث أثرا في الداخل والخارج. وسعى بكل تواضع إلى تحسين حياة عامة الناس من أبناء غابون. ويرجع الفضل فيما حققته غابون من تقدم اقتصادي وتنمية للمرافق الأساسية إلى حكمة الرئيس بونغو.

إنه قائد نجح في الإبقاء على غابون آمنة في خضم بحر من الحروب والصراعات المتقطعة. ولم يكن من اليسير إنجاز تلك المهمة. ولن تغيب عن بال إلاّ قليلين جهوده الحثيثة بصفته وسيطا وصانعا للسلام في الصراعات في أفريقيا. ويمكن لشعوب وسط أفريقيا أن تتعجب بمثابرته في حل الصراعات الداخلية التي ابتُليت بها البلدان هناك. وستظل مشاركته الفعالة في حل الأزمات السياسية في جمهورية أفريقيا الوسطى والكونغو برازافيل وجمهورية الكونغو الديمقراطية ماثلة في أذهاننا إلى الأبد. وهي تدل على رجل وفّق بين مسؤولياته بشكل جيد، رجل واسع الأفق كرئيس ترك وراءه بلدا نَعِم بالسلام في عهده وسيظل ينعم به في المستقبل.

وجهود الرئيس بونغو أوندمبا في مجال البيئة في غابون تستحق الإشادة بها. وهو الرجل الذي وصف نفسه بالمدافع عن البيئة بحكم حق المولد، ووضع سياسة لإعادة التحريج، مع إيلاء أولوية قصوى لحماية أنواع الحيوانات والنباتات. وإذ خصص ١٣ من الحدائق الوطنية للبلد وكان على استعداد لمواصلة ذلك الجهد، فإنه برهن على أنه الرجل الساعي إلى تحقيق توازن جيد بين بني البشر وأمِّنا الأرض. وغني عن البيان أنه كان متجاوبا مع المبادرات الدولية من حفظ الطبيعة إلى جدول الأعمال الدولي الواسع. وذلك أكد على إيمانه الثابت ببروتوكول كيوتو، الذي وصفه بأنه بروتوكول هام للوجود الإنساني.

ولم يكن فقده خسارة لأسرته وبلده فحسب، ولكنه أيضا خسارة لا تحصى للقارة الأفريقية. وكان إسهامه في القضية الأفريقية إسهاما هائلا. وتمكّنت غابون من التضحية وأسهمت بشكل إيجابي في تحقيق المصلحة الأفريقية الواسعة، وفي معظم الأحيان من خلال الاتحاد الأفريقي. وبعد ذلك القول، فإن أفريقيا فقدت أباً وعميدا للرؤساء، وستفتقد كثيرا خبرته ومهاراته الدبلوماسية. نسأل المولى أن يتغمده بواسع رحمته.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن للممثل الدائم لدولة الإمارات العربية المتحدة، الذي سيتكلم بالنيابة عن مجموعة الدول الآسيوية.

السيد الجرمن (دولة الإمارات العربية المتحدة): سيدي الرئيس، أود بصفتي رئيس مجموعة الدول الآسيوية، أن أشكر رئيس الجمعية العامة على تنظيم هذه الجلسة الخاصة لتأبين فخامة الرئيس عمر بونغو أونديمبا، رئيس غابون السابق، الذي رحل عنا في ٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٩.

كما أود أن أتقدم، بالنيابة عن مجموعة الدول الآسيوية، بخالص العزاء إلى كل من حكومة وشعب غابون الصديق على مصابهما الأليم برحيل زعيمهما، الذي لقِّب بعميد الرؤساء الأفارقة. وكان قد كرّس حياته على مدار ما يزيد على أربعة عقود متواصلة لخدمة قضايا وطنه وشعبه ودعم السلام والاستقرار في بلاده، بل وفي قيادة عمليات الوساطة والمبادرات لمحاولة احتواء العديد من الأزمات الناشئة في القارة الأفريقية ككل.

إننا إذ نعرب عن تأييدنا لجميع الجهود التي ينتهجها شعب غابون نؤكد على تضامننا الكامل معه في هذا الوقت الحزين الذي تمر به بلده، متمنين له النجاح في إرساء القواعد الدستورية والديمقراطية في البلاد، بما يكفل له الاستقرار والرخاء الدائمين في المستقبل. ونعرب عن تعازينا الحارة مرة أخرى.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن للممثل الدائم لجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، الذي سيتكلم بالنيابة عن مجموعة دول أوروبا الشرقية.

السيد تاشوفسكي (جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة) (تكلم بالإنكليزية): يحزنني أن يكون من واجبي أن أخاطب الجمعية بصفتي رئيس مجموعة دول أوروبا الشرقية في مناسبة وفاة فخامة الحاج عمر بونغو أونديمبا، رئيس جمهورية غابون. وبعميق الأسى أود أن أعرب، بالنيابة عن المجموعة، عن تعازينا الصادقة لأسرة الرئيس الراحل ولأصدقائه ولشعب جمهورية غابون وحكومتها.

وفي الوقت نفسه، وبالنيابة عن مجموعة دول شرق أوروبا، أود أن أؤبن الرئيس بونغو أونديمبا، بوصفه سياسيا كبيرا وخدم بلده بشكل جيد لفترة تزيد على أربعين عاما. ونحن نشيد به، بوصفه أطول رؤساء الدول خدمة في العالم، على خصاله الشخصية وحكمته وخبرته.

لقد كان للرئيس بونغو أونديمبا، بوصفه رئيس جمهورية غابون من عام ١٩٦٧ وحتى وفاته، العديد من الإنجازات والإسهامات. وسيذكر دوما بوصفه الرئيس الذي حقق السلام والاستقرار في البلد وأسهمت جهوده الدؤوبة وعزمه القوي وقيادته في تحقيق رفاه أمته وبلده. وكان رئيسا خدم أمته النبيلة باعتزاز وبدون خشية من التحديات التي تواجهها. وفقدت الأمة بأكملها رجلا عظيما وذا رؤية قوية وقيادة.

واليوم، بينما نشعر بالألم لوفاته ونشارك الدولة الصديقة غابون مشاعر الأسى، فإن الرئيس الراحل لن يذكر بوصفه رئيسا عظيما وقائدا من بلد أفريقي فحسب، بل أيضا بوصفه أهم الشخصيات وأبرزها في الحياة السياسية لجمهورية غابون وفي القارة الأفريقية. وفقدت أفريقيا أحد أعظم زعمائها ونحن نقف إجلالا وتقديرا للرئيس بونغو أونديمبا على خدمة شعبه بكرامة وشرف.

وأود أن أناشد البعثة الدائمة لجمهورية غابون أن تنقل، باسم مجموعة دول أوروبا الشرقية، التعازي الصادقة إلى أسرة الرئيس الراحل وشعب جمهورية غابون وحكومتها. ونحن مقتنعون بأن شعب غابون يتمتع بالقوة والمرونة للاستمرار في طريق إحلال السلام وإحراز التقدم ولمواصلة تركة الرئيس الراحل.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن للممثلة الدائمة للسلفادور، التي ستتكلم بالنيابة عن مجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

السيدة غالاردو هرناندیز (السلفادور) (تكلمت بالإسبانية): بالنيابة عن مجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، أود أن أؤبن فخامة السيد عمر بونغو أونديمبا، رئيس جمهورية غابون. كما أود أن أعرب عن أصدق تعازينا لأسرة الرئيس بونغو، ولحكومة غابون

ولشعبها ولكامل الأمة الأفريقية على هذا الفقد العميق. وتشارك دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي الإعراب عن التضامن مع المجموعة الأفريقية في التأبين الصادق صباح هذا اليوم لزعيم بارز ونجح في تجاوز حدوده الوطنية والاضطلاع بدور فعال وحاسم في السعي لإحلال السلام والاستقرار، ليس في منطقة وسط أفريقيا فحسب، بل أيضا في أجزاء القارة الأخرى.

وتنوّه دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بإسهامات الرئيس بونغو التي لا جدال فيها في تحقيق الازدهار والسلام والاستقرار لشعبه وللمنطقة وبالاتساق مع مقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه. ولذلك السبب، تود دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي اليوم أن تنعاه بهذا الشكل المبسط ولكن صادق. ونسأل المولى أن يتغمد الرئيس عمر بونغو أونديمبا بواسع رحمته.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن للممثل الدائم للنرويج، الذي سيتكلم بالنيابة عن مجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى.

السيد ويتلاند (النرويج) (تكلم بالإنكليزية): يسعدني أن أتكلم بالنيابة عن أعضاء مجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى.

ننعي بحزن وفاة فخامة السيد عمر بونغو، رئيس جمهورية غابون. وأود أن أعرب عن عميق تعازينا لحكومة وشعب غابون ولأسرة الرئيس الراحل. وفي هذا الوقت العصيب، فإن قلوبنا مع الشعب الغابوني الذي خدمه الرئيس بالتزام وشرف.

لقد كان الرئيس بونغو زعيما ذا شخصية آسرة، وسيظل إسهامه في التنمية الاقتصادية لأفريقيا في الذاكرة لفترة طويلة. فقد عمل بلا كلل في عدد من جهود الوساطة في المنطقة وأسهم إسهاما كبيرا في المكانة التي تحتلها غابون في العالم، وهو ما يشهد به جميع أعضاء مجموعتنا.

ونأمل جميعا أن تتجاوز غابون حكومة وشعبا هذه اللحظة وأن تواصل إحراز تقدم على طريق تحقيق المزيد من الرخاء للبلد.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثلة الولايات المتحدة الأمريكية التي ستتكلم بصفتها ممثل البلد المضيف.

السيدة ديكارلو (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): ننعي اليوم بحزن وفاة فخامة الرئيس عمر بونغو أونديمبا. وتعرب الولايات المتحدة عن خالص تعازيها لأسرة الرئيس الراحل ولشعب وحكومة جمهورية غابون. وقلوبنا ودعواتنا معهم في هذه اللحظة العصيبة.

لقد فقدت أفريقيا زعيما كرس نفسه لصالح السلام على الصعيدين الوطني والإقليمي. وخلال مشوار طويل استمر أربعة عقود، استخدم الرئيس بونغو نفوذه للمساعدة على حل الصراعات في أنحاء قارة أفريقيا. وشدد باستمرار على أهمية البحث عن حلول توافقية وجعل حماية الثروات الوطنية للغابون أولوية. ويشكل عمله في الحفاظ على البيئة والموارد الطبيعية جزءا مهما من إرثه.

واضطلع الرئيس بونغو بدور مهم في تطوير وتشكيل العلاقات الثنائية القوية القائمة بين غابون والولايات المتحدة. وستُذكر إنجازاته الكثيرة بكل احترام. فلتنعم روح الرئيس الراحل بالسلام.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل البحرين الذي سيتكلم بالنيابة عن مجموعة الدول العربية.

السيد المنصور (البحرين): سيدي الرئيس، أتقدم إليكم بجزيل الشكر والتقدير لعقد هذه الجلسة الخاصة لتأبين

الرئيس الراحل الحاج عمر بونغو أونديمبا رئيس جمهورية غابون.

وأتقدم باسم المجموعة العربية إلى حكومة وشعب غابون الصديقين وإلى المجموعة الأفريقية بأحر التعازي وعميق المواساة لوفاة الفقيد الراحل رحمه الله.

لقد أفنى الرئيس الراحل جل حياته في خدمة شعبه وتنمية موارد بلاده وأسس علاقات ود وتعاون وصداقة لا مع الدول الأفريقية فحسب بل مع أغلب دول العالم حتى أصبح يعتبر صديقا للجميع وعميدا للقادة الأفارقة يعتد برأيه ويستعان بخبرته الثرية في شؤون الحكم والدولة.

وبجانب إسهاماته الشخصية في تطوير العلاقات الثنائية لغابون، فقد اضطلع الفقيد بدور بارز في تسوية النزاعات في القارة الأفريقية التي كانت بحاجة إلى جهود الرجال المخلصين كالرئيس عمر بونغو للتوسط في تسوية النزاعات وإنهاء الحروب الأهلية التي عاقت تقدمها ومسيرتها إلى الأمام فكان خير الوسيط النزيه، وأسهم في تقريب وجهات النظر في حل تلك النزاعات. كما أسهم في خدمة قضايا الحق والعدل خارج القارة الأفريقية وفي مقدمتها قضية فلسطين.

إن شعب غابون والقادة الأفارقة والمسلمين ودول العالم أجمع سيتذكرون مواقفه دائما وإن المجموعة العربية إذ تنعي الفقيد وتترحم على روحه، تدعو للشعب الغابوني الصديق بدوام الازدهار وللرئيسة المؤقتة السيدة فرنسين روغومبيه التوفيق فيما كلفت به من مهمة مفصلية في المرحلة الانتقالية.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية غابون.

السيد أونانغا م. نديابي (جمهورية غابون) (تكلم بالفرنسية): في وقت الحزن العميق هذا بالنسبة لشعب وحكومة غابون ولكل أفريقيا، نود أن نعرب عن عميق الامتنان لممثلي مختلف المجموعات الإقليمية والدول الأعضاء الذين أخذوا الكلمة خلال هذه الجلسة العامة لتعداد مناقب الرئيس الراحل الحاج عمر بونغو أونديمبا بكلمات معبرة.

كما نود أن نشكركم، سيدي الرئيس، وكذلك الأمين العام ونائب الأمين العام والعديد من ممثلي الدول والمنظمات الدولية على مشاعر الصداقة والتعاطف والمؤاساة والتضامن التي أظهرتموها تجاه شعب وحكومة غابون منذ وفاة الرئيس الحاج عمر بونغو أونديمبا.

وكما تدرك الجمعية، فإن الرئيس الراحل كرس حياته السياسية ليس لتنمية بلدنا الحبيب غابون فحسب، ولكن أيضا من أجل قضايا السلام والأمن في أفريقيا. وهناك، حقا، إقرار بالإجماع لدوره في البحث عن حلول لحالات الأزمات والصراعات العديدة في القارة، وهو ما ذكره الكثير من المتكلمين بأمانة اليوم. وستظل رؤيته للحوار والسلام نبراسا هاديا لدبلوماسية جمهورية غابون.

وبينما ندخل فترة انتقالية، تعتزم غابون الإبقاء على احترامها الكامل للشرعية الدستورية وسيادة القانون وتعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية وحمايتها من أجل الحفاظ على السلام والوحدة الوطنيين اللذين كانا عزيزين جدا لدى الرئيس الراحل الحاج عمر بونغو أونديمبا.

ولا يسعني أن أختم ملاحظاتي دون توجيه الشكر إليكم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة لتأبين رئيسنا الراحل.

البند ٤١ من جدول الأعمال

تنفيذ إعلان الالتزام بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) والإعلان السياسي بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز

تقرير الأمين العام (A/63/812)

مذكرتان من الأمين العام (A/63/152 و Add.1)

مشروع مقرر (A/63/L.73)

الرئيس (تكلم بالإسبانية): بالنيابة عن الجمعية العامة، أود أن أشكر الأمين العام على تقريره (A/63/812) عن التقدم المحرز والتحديات المتبقية في الاستجابة العالمية لمكافحة الإيدز. ونشعر بالتشجيع إزاء الأنباء السارة. فقد زادت الموارد المالية اللازمة لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية في عام ٢٠٠٨. كما أننا مستمرون في إحراز التقدم في توفير العلاج للأشخاص الذين ما كان بوسعهم حتى وقت قريب الحصول عليه. ويستخدم عدد أكبر من النساء الحوامل المصابات بالمرض الخدمات لمنع انتقال الفيروس إلى أطفالهن. ويتلقى المزيد من الأطفال العلاج أكثر من أي وقت مضى.

مع ذلك ينبغي لنا أن نذكر أنه في عام ٢٠٠٦ تعهدت الجمعية العامة بتحقيق استفادة الجميع من خدمات الوقاية والعلاج والرعاية والدعم المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية بحلول عام ٢٠١٠. ولم يبق الآن على انتهاء المهلة التي حددناها لأنفسنا سوى ١٨ شهرا. فهل سيكون بوسعنا تحقيق ذلك؟

وتكشف أحدث المعلومات والبحوث عيوبنا كمجتمع عالمي. فهناك ٢٩ مليون شخص في جميع أنحاء العالم يحتاجون إلى أدوية فيروس نقص المناعة البشرية ولكنهم ما زال يتعذر عليهم الحصول عليها. وحوالي اثنتين من كل ثلاث حوامل مصابات بفيروس نقص المناعة البشرية لا تحصلان على الخدمات اللازمة لمنع انتقال العدوى من الأم إلى الطفل. ومعدل الإصابات الجديدة بفيروس نقص المناعة البشرية يفوق معدل اتساع نطاق الحصول على العلاج.

وتبعث بعض جوانب الاستجابة العالمية للإيدز على قلق خاص. ونحن نفكر بإخواننا وإخوتنا المنكوبين في أفريقيا. ففي تلك القارة وحدها يوجد ٢٢ مليون شخص مصاب بفيروس نقص المناعة البشرية. وفي عام ٢٠٠٧، حدثت في أفريقيا ثلاث من كل أربع حالات وفيات ناجمة عن الايدز على مستوى العالم.

لقد بدأنا في بناء النظم اللازمة لاستمرار خدمات علاج فيروس نقص المناعة البشرية والوقاية منه ليستفيد منها الجيل القادم. ولكن ينبغي التأكيد أننا بدأنا تواً فحسب. وما لم يتم القضاء على المرض فإننا لا بد لنا من تحسين العلاج وحملات الوقاية، التي هي أكثر صعوبة. ولكن فعالية جهودنا ستعتمد في نهاية المطاف على تعزيز العدالة والرعاية في مجتمعاتنا من خلال السياسات والبرامج التي تمكّن الناس الأكثر ضعفا. إننا نواجه تحديات هائلة، ولكن، بالالتزام والتصميم، يمكننا أن نتصدى لها. ونعرف أيضا أن ذلك واجب معنوي وأخلاقي.

وللأسف، فإن سجل مرض الإيدز يبيّن إخفاقنا في تقديم الخدمة للفئات الأكثر ضعفا وحمايتها. ففي الوقت الحاضر تشكل النساء ٦٠ في المائة من جميع المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية في أفريقيا. وما زال حق المرأة في ملكية العقارات أو وراثتها غير معترف به في أنحاء كثيرة من العالم، مما يحكم على الكثير من النساء المصابات بالإيدز بالعيش في عوز أو أسوأ من ذلك. وما زال الكثير من النساء والفتيات يتعرضن للعنف القائم على أساس نوع الجنس، مما يزيد من خطر الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية والضعف إزاءه. ولا يسعنا أن نُقَصِّر بحق المرأة عند تصدينا للإيدز.

كما يجب علينا أن نبذل المزيد من أجل أطفالنا. ويقدر أن ٣٧٠ ٠٠٠ طفل دون الـ ١٥ من العمر أصيبوا بفيروس نقص المناعة البشرية في عام ٢٠٠٧. وإن فرص

تلقي الأطفال المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية علاجا ينقذ حياتهم هي أقل من الفرص المتاحة للبالغين المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية. وحوالي ١٥ مليون طفل فقدوا أحد والديهم أو كليهما بسبب الإيدز، لكن أقل من واحد من كل ست من الأسر التي يعيش أولئك الأيتام فيها تلقت أي شكل من أشكال المساعدة في عام ٢٠٠٧.

وللأسف، ما زالت هناك قوانين في كثير من البلدان تعرقل حصول الفئات الأكثر تعرضا لخطر فيروس نقص المناعة البشرية على الخدمات الأساسية لإنقاذ الحياة، مثل الرجال الذين يمارسون الجنس مع الرجال ومتعاطي المخدرات والعاملين في مجال الجنس. وتسهم هذه القوانين في الوصم بالعار والتمييز اللذين ينتهكان كرامة وحقوق الإنسان لمن هم بأمس الحاجة إلى تفهمنا وتضامننا.

إن تعهد المجتمع العالمي بتحقيق استفادة الجميع من الخدمات بحلول نهاية العام المقبل لتعبير مشجع عن التضامن العالمي مع الأفراد والأسر والمجتمعات المحلية التي تعاني أكثر من غيرها من آثار هذا المرض. والسؤال الذي يطرح نفسه اليوم هو ما إذا كنا سنفي بالوعود التي قطعناها على أنفسنا.

والمصابون بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز هم الآن أكثر تعرضا للخطر نتيجة الأزمة المالية والاقتصادية العالمية التي تؤثر على جميع اقتصادات العالم. وأخشى من أن تجبر تلك الأزمة العديد من الحكومات على اللجوء إلى تقليص البرامج والتقليل من التوقعات. وحتما، سيشكك الناس في جدوى تحقيق أهدافنا العالمية الطموحة في وقت تسود به الأزمات الاقتصادية. وإن الإعلان مؤخرا أن فيروس الأنفلونزا H1N1 أصبح وباءً يضيف مستوى جديدا من التعقيد وامتحانا آخر لإرادتنا الجماعية. لكن في الأوقات الصعبة تتجلى بوضوح قيمنا الحقيقية ومصداقية التزامنا.

ولكن بينما تفصح بلدان كثيرة عن نيتها خفض التمويل لبرامج الإيدز، يجب أن نذكر الحكومات بأن العالم لديه الموارد المطلوبة للتصدي للإيدز على المستوى الذي التزمنا به. وإذا سمحنا بتخفيضات الآن، سنواجه تكاليف أعلى بكثير ومعاناة بشرية أكبر بكثير في المستقبل.

وكما ذكرنا برنامج الأمم المتحدة المشترك لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز مؤخرا، فإن الأموال المطلوبة لتحقيق استفادة الجميع تمثل نسبة ضئيلة من المبالغ التي أنفقت هذا العام على تدابير الحفز الاقتصادي. وما زلنا نتسامح مع الزيادة الفاحشة في الإنفاق العسكري، الذي بلغ اجماليه العام الماضي حوالي ١,٥ تريليون دولار على مستوى العالم، بزيادة ٤٥ في المائة منذ عام ١٩٩٩. وعلى النقيض من ذلك، كي تحقق البلدان أهداف الإيدز التي حددتها، مطلوب فقط استثمار ٢٥ بليون دولار في ٢٠١٠، وهو ما يزيد ١١,٣ بليون دولار فقط عن المتاح اليوم.

وفيما تتخذ قرارات في الأشهر القادمة بشأن أولويات الميزانيات والسياسات على المستويين العالمي والقطري، يحدوني وطيد الأمل أن نأخذ في اعتبارنا الأبعاد الإنسانية العديدة لوباء الإيدز وتأثيرها المهم في التنمية. ستؤتي استثماراتنا اليوم لكفالة استفادة الجميع ثمارا للأجيال القادمة. فهي ستساعد في تحسين صحة الأم والطفل، وتعزز تمكين المرأة وتخفض الفقر.

وبينما نقترب من هدفنا لتحقيق استفادة الجميع بحلول ٢٠١٠، ومع اقتراب الموعد النهائي لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، دعونا نجدد تصميمنا على وضع الشعوب أولا في القرارات التي نتخذها. إن هدف استفادة الجميع هدف يمكن تحقيقه. ومن أجل الإنسانية – إنسانيتنا – يجب أن نحقق هذا الهدف.

أعطي الكلمة الآن للأمين العام.

الأمين العام (تكلم بالإنكليزية): تأتي هذه الجلسة في فترة يشوبها توتر لأن للصحة العالمية أولوية قصوى. بالأمس، عقدنا منتدى بشأن تحسين الصحة العالمية في مواجهة الأزمة. وأتوجه بالشكر لكثيرين من الموجودين هنا لكونهم جزءاً من ذلك الجهد.

في الشهر الماضي التقيت، في جنيف، مرة أخرى مع أعضاء تجمع موظفي منظومة الأمم المتحدة المصابين بفيروس نقص المناعة. كانوا أمهات وآباء، أشقاء وشقيقات، زملاء وأصدقاء، يعيشون ويعملون بكرامة ويواجهون المحنة بشجاعة. سمعت قصص أمل وتصميم. وقلت شيئا أقوله للناس في كل مكان: فيروس نقص المناعة البشرية ليس مسألة ''نحن مقابل الآخرين''. إنه مسألة تتعلق بالجميع. ليس هناك ''آخرون''، هناك نحن فقط، معا.

كان هذا اللقاء تذكرة بما أتى بنا هنا اليوم: القصص، والصراعات، والحياة الحقيقية، والصعوبات وانتصار نساء ورجال في كل أنحاء العالم. ذلك هو جوهر تقريري المعروض على الجمعية العامة (A/63/812). إنه يوفر معلومات مستكملة عن التطورات في الاستجابة للإيدز ويتطلع للتحديات المقبلة.

وقبل ثلاث سنوات، اجتمع الزعماء هنا لقطع التزام تاريخي. تعهدوا بتصميمهم على تحقيق استفادة الجميع من برامج الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية والعلاج والرعاية والدعم بحلول ٢٠١٠. إننا نرى تقدما مشجعا في الجهود العالمية. وأود أن أشير إلى أربعة مجالات واعدة.

أولا، بالنسبة للالتزام، وضعت أكثر من ١١٠ بلدان أهدافا وطنية واضحة لاستفادة الجميع. وتحقق بلدان كثيرة تقدما باتجاه تحقيق هذه الأهداف، وفي بعض الحالات حققتها بالفعل.

ثانيا، بالنسبة للوقاية، في ١٤ بلدا أفريقيا شملتها دراسات استقصائية، شهدنا انخفاضا في النسبة المئوية للحوامل الشابات المصابات بفيروس نقص المناعة البشرية. وحققت ٩ بلدان خفضا بنسبة ٢٥ في المائة التي دعا إليها إعلان الالتزام بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز عام ٢٠٠١.

ثالثا، بالنسبة للعلاج، خلال فترة خمسة أعوام فقط، حدثت زيادة عشرة أمثال في توفير العقاقير المضادة لارتجاع الفيروس لأولئك المحتاجين. وساهم ذلك في أول انخفاض في عدد الوفيات السنوية بسبب الإيدز منذ التعرف على الوباء لأول مرة قبل حوالي ٣٠ سنة.

رابعا، بالنسبة للموارد، استمرت زيادة التمويل لبرامج فيروس نقص المناعة البشرية في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل، لتصل إلى ١٣,٧ بليون دولار في ٢٠٠٨. وللاستفادة من الزخم، بدأت خطة رئيس الولايات المتحدة الطارئة للمساعدة في مجال مكافحة الإيدز والصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا تدعيم تمويل برامج الإيدز لتعزيز الأنظمة الصحية في بعض من أكثر الأماكن احتياجا. وأوضح هذا ما يمكن أن يحققه التضامن، والتعاون والالتزام العالمي.

ورغم ذلك لا تزال هناك خمس إصابات جديدة مقابل كل اثنين يتلقيان العلاج. ليس الآن وقت التراخي. لا ينبغي أن تكون الأزمة الاقتصادية حجة للتخلي عن الالتزامات – بل يتعين أن تكون قوة دافعة للقيام بالاستثمارات السليمة، التي ستؤتي الثمار للأجيال القادمة.

إن الاستجابة النشطة والفعالة لوباء الإيدز مرتبطة ارتباطا كاملا بالوفاء بالالتزامات العالمية بخفض الفقر، ومنع الجوع، وخفض معدل وفيات الأطفال، وحماية صحة ورفاه المرأة. لكن لتحقيق استفادة الجميع، هناك حاجة لتجاوز

الحواجز التي تعوق إحراز تقدم، ليس فقط في مكافحة المرض، ولكن أيضا في مواجهة العقبات التي يضعها المجتمع على الطريق.

وتتطلب مكافحة الإيدز أيضا منا مكافحة أمراض الروح الإنسانية والتحيز والتفرقة والشعور بالعار. وتوضح أحدث التقديرات أن حوالي ثلث الدول الأعضاء في هذه المنظمة ليس لديه بعد قانون نافذ لحظر التمييز المرتبط بفيروس نقص المناعة البشرية. وفي بلدان كثيرة حيث توجد هذه القوانين، لا يتم تطبيقها بقدر كاف.

وفي نفس الوقت، أضفت الأطر القانونية طابعا مؤسسيا على التفرقة ضد المجموعات الأكثر عرضة للخطر وضد السكان الضعاف. وفي السنوات الأخيرة، اتخذ عدد متنام من البلدان خطوات لتجريم نقل العدوى بفيروس نقص المناعة البشرية. ومن الناحية النظرية تم القيام بذلك لمنع انتشار المرض. غير أنه، في واقع الأمر، تسبب في العكس، إذ قلل من فعالية جهود الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية من خلال زيادة الوصم. وتوجه هذه التدابير رسالة مفادها أن المصابين بالفيروس خطر على المجتمع. ويجب علينا، بدلا من ذلك، أن نشجع على التسامح والتعاطف معهم وإدماجهم. وأناشد جميع الحكومات أن تستعرض أطرها القانونية لكفالة الامتثال لمبادئ حقوق الإنسان التي تستند إليها الاستجابة السلمية للإيدز. وذلك الأمر لا يشكل تحدياً طبياً أو علمياً، فحسب، بل تحديا أخلاقيا أيضا.

فَلْنَتَحَلَّ بالحكمة والشجاعة لاتخاذ إجراءات جريئة على جميع تلك الجبهات. وذلك هو السبيل الوحيد لمواجهة هذا التحدي بكل أبعاده وجوانب تعقيده.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد آرون موتسواليدي، وزير الصحة في جنوب أفريقيا، الذي سيتكلم بالنيابة عن الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي أيضا.

السيد موتسواليدي (جنوب أفريقيا) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الدول الأعضاء في الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي وهي أنغولا وبوتسوانا وجمهورية تترانيا المتحدة وجمهورية الكونغو الديمقراطية وزامبيا وزمبابوي وسوازيلند وسيشيل وليسوتو ومدغشقر وملاوي وموريشيوس وموزامبيق وناميبيا، وبلدي جنوب أفريقيا. ونود، بدورنا، أن نضم صوتنا إلى الأصوات المعربة عن التعازي لشعب غابون بوفاة الرئيس الحاج عمر بونغو أوندمبا. ونتشاطر أحزانه في هذه اللحظة الأليمة.

تؤيد الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي البيان الذي سيدلي به ممثل سوازيلند بالنيابة عن مجموعة الدول الأفريقية. ونشكر الأمين العام على تقريره المعنون ”التقدم المحرز في تنفيذ إعلان الالتزام بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) والإعلان السياسي بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز“، الوارد في الوثيقة A/63/812. وتود الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي أن تعرب عن تأييدها لتوصيات الأمين العام بشأن تسريع وتيرة إحراز التقدم صوب حصول الجميع على خدمات الوقاية من الفيروس/الإيدز. وتوفير العلاج والرعاية والدعم للمصابين به بحلول عام ٢٠١٠.

وتتحمل أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، لا سيما منطقة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، أثقل عبء للفيروس والإيدز في العالم. وبينما يجعل التخلف والفقر ومختلف أشكال عدم المساواة وغيرها من العوامل الهيكلية المحدِّدة للمرض الناس عرضة للإصابة بالفيروس والإيدز، فإن هذا الوباء يشكل عائقا كبيرا أمام بلوغ أهدافنا الشاملة المتمثلة في النمو الاقتصادي المستدام والمنصف والتنمية

الاجتماعية والاقتصادية، بما يؤدي إلى استئصال الفقر. ويمكن لتلك الحلقة المفرغة أن تقوض الجهود الإقليمية لتحقيق العديد من الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية.

إن الدول الأعضاء في الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، إقراراً منها بضرورة مكافحة الوباء، واصلت تنفيذ الالتزامات المتفق عليها على الصعيدين الإقليمي والدولي بشأن الفيروس والإيدز، مع اعتبار إعلان الالتزام بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب لعام ٢٠٠١، وإعلان رؤساء دول الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي بشأن فيروس نقص المناعة البشرية ومتلازمة نقص المناعة المكتسب لعام ٢٠٠٣، والإعلان السياسي بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب لعام ٢٠٠٦، النقاط المرجعية للأنشطة الإقليمية.

وقد استمرت الدول الأعضاء في الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي في العمل معا على وضع وتنفيذ استراتيجيات وبرامج مشتركة لتناول الفيروس والإيدز. وتستند تلك البرامج والاستراتيجيات وتستجيب إلى المعلومات الوبائية المتوافرة عن مدى انتشار المرض وطبيعته وديناميا ته في المنطقة. والواقع أن استجابات البلدان فرادى والاستجابات على الصعيد المحلي وعلى صعيد المقاطعات يتم تكييفها بصورة مناسبة في معظم الحالات. ونرحب بالدعم التقني الذي تقدمه وكالات الأمم المتحدة لمساعدتنا على التعرف على أوبئتنا وفهمها فهماً أفضل.

ووفقا لتعهد الدول الأعضاء في الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي بتنفيذ تلك الالتزامات العالمية، فإنها وضعت معظمها خططا استراتيجية وسياسات وبرامج وطنية تروم منع انتشار الفيروس، والتخفيف من أثره وتوفير الرعاية والدعم للمصابين والمتأثرين بالفيروس والإيدز. وفي بعض الدول الأعضاء، عُدِّلت السياسات والأطر القانونية لمعالجة المسائل المتعلقة بالوصم والتمييز. وفي بعض الحالات، توجد قوانين لدعم فرض الفحص الإجباري على مرتكبي الجرائم الجنسية، وتجري المناقشات لتناول المسائل المتصلة بالفئات المهمشة.

ووضعت الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي قاعدة بيانات كأرضية لتشاطر المعلومات وأداة لتمكين الدول الأعضاء من إدارة مدخلات البحوث في بلدانها. كما وُضعت خطة مشتركة للبحوث في المنطقة. وبالنيابة عن الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، أود أن أشير إلى أن أولويات البحوث تشمل البحوث المتعلقة بالعلوم الأساسية، وتطوير اللقاحات ومبيدات الميكروبات، والبحوث العملية. ونرى أنه على الرغم من أننا قمنا بعمل جبار وحققنا بعض النتائج المشجعة حتى الآن، فإننا لا نزال بحاجة إلى وضع أساليب وقائية أكثر فعالية لوقف انتشار الوباء في المنطقة. وهكذا، تود الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي أن تشدد على أهمية التعاون الدولي، لا سيما المساعدة التقنية، فضلا عن الحصول على تمويل البحوث، لتمكين الدول الأعضاء من بناء القدرة على إجراء البحوث ومواصلتها لتطوير لقاح فعال بغية تحسين فهم العوامل التي تسهم في تفشي الوباء، وذلك من أجل توسيع نطاق النتائج الإيجابية الناشئة، بصورة كبيرة، صوب بناء جماعة إنمائية للجنوب الأفريقي خالية من الإيدز.

ومن المشجع إحراز التقدم في وقاية الشباب من الإصابة بالفيروس، إذ تقدم بعض الدول الأعضاء التقارير عن معدلات إصابة الشباب به. وفي معظم البلدان، هناك أدلة مقنعة على استقرار معدلات تفشي الوباء. وتشير الدراسات السلوكية التي أجرتها بعض الدول الأعضاء إلى ازدياد استخدام الرفالات. غير أن توفرها للوقاية من الفيروس لا يزال دون المستوى المطلوب. ويتم تعزيز تقديم المشورة

وإتاحة الفحص طوعاً بشأن الفيروس والعلاج المضاد للفيروسات العكوسة في جميع أرجاء المنطقة، غير أن ذلك لا يزال دون المستوى المطلوب لتلبية الاحتياجات التقديرية. وبمساعدة مكتب أفريقيا الإقليمي لمنظمة الصحة العالمية، تعمل المنطقة على اتباع نهج لترجمة نتائج البحوث بشأن فعالية ختان الذكور باعتباره أداة للوقاية من الفيروس إلى سياسات وبرامج. وتوجد بلدان الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي في مراحل مختلفة من تلك العملية.

ولذلك رحبت الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي بازدياد توافر التمويل للأنشطة المتعلقة بمكافحة الفيروس والإيدز، وإننا نؤيد تماما دعوة الأمين العام لزيادة التمويل السنوي إلى ٢٥ بليون دولار بحلول عام ٢٠١٠ بغية تحقيق الأهداف الوطنية المتعلقة بالتغطية الشاملة. ونود أن نناشد مجتمع المانحين أن يكفلوا مستوى من التمويل يمكن التنبؤ به، وأن يكون هذا التمويل متفقا مع الأولويات والبرامج الوطنية.

وينبغي أن تكون تلبية احتياجات الفئات الضعيفة جزءا من الاستجابة الوطنية للوقاية من الفيروس والإيدز وتوفير الرعاية والعلاج والدعم للمصابين به. ويساور الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي القلق إزاء ازدياد تأنيث وباء الفيروس والإيدز. ومرة أخرى، ولئن كانت أوجه عدم المساواة بين الجنسين تجعل النساء أكثر عرضة للإصابة بالفيروس والإيدز، فإن الوباء يرسخ أكثر أوجه عدم المساواة بين الجنسين. وفي حين تتضرر النساء والفتيات على نحو غير متناسب من فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، فأنهن يتحملن عبئا غير متناسب لتوفير الرعاية والدعم للمصابين بالمرض والمتأثرين به. ويتعين أن يكون تمكين النساء والفتيات والقضاء على العنف ضد المرأة جزءا من آلية الاستجابة من أجل مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية (الإيدز). ولذلك من الأهمية بمكان تعزيز المبادرات التي من شأنها أن تزيد قدرات النساء والفتيات على حماية أنفسهن من خطر الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية.

وهذا النهج ينبغي أن يشمل، ضمن أمور أخرى، وضع برامج للنماء في مرحلة الطفولة المبكرة، وإبقاء الفتيات في المدارس، وتغيير الممارسات الثقافية والدينية التي تعرض للخطر الفتيات والنساء، وتوفير خدمات الرعاية الصحية، بما في ذلك خدمات الصحة الجنسية والإنجابية، وخدمات المشورة والفحص الطوعية، والوقاية من انتقال العدوى من إلام إلى الطفل، وتكافؤ فرص الرجال والنساء في الحصول على التعليم العالي والجيد النوعية. وفي هذا الصدد، ترحب الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي بالاستنتاجات المتفق عليها في الدورة الثالثة والخمسين للجنة وضع المرأة بشأن تقاسم الرجال والنساء للمسؤوليات بالتساوي، بما في ذلك في سياق مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وتشدد الجماعة على ضرورة إشراك الرجال والصبيان في تناول المساواة بين الجنسين وتمكين النساء في جميع المجالات، بما في ذلك في سياق مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

ونحن نشعر بقلق عميق من العديد الكبير للأطفال المعرضين للخطر، الذين يقدر عددهم بحوالي ١٥ مليون طفل، يعيش ٨٠ في المائة منهم في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. ولئن كان الأطفال المصابون بالوباء والمتضررون منه في منطقة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي يمثلون تحديا رئيسيا لمعالجة التصدي لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، فإنه تقوم حاجة إلى اتخاذ نهج شامل في التعامل مع الأطفال المعرضين للخطر. وهذا المجال هو أحد المجالات التي يمكن فيها تعزيز الممارسات الثقافية والاجتماعية من أجل حماية ورعاية الأطفال المتأثرين والأسر المعيشية باستخدام الموارد وحسن النية المتوفر بالفعل لدى تلك المجتمعات.

ونحن ندعو شركاءنا إلى التحلي بالحساسية تجاه هذه النهج وإلى المساعدة بتوفير المهارات التقنية والتنظيمية في النهج المعتادة والمقبولة للسكان المحليين بغية الحد من خطر وصم الأطفال المتأثرين. والطفل الميتم بسبب فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والطفل الميتم بسبب وسائل أخرى كلاهما معرضان للخطر. وقام عدد من الدول الأعضاء في الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي بوضع خطط وطنية مقدرة التكلفة من أجل الأطفال المعرضين للخطر. ومع ذلك، ما زال إيجاد الموارد اللازمة لتنفيذ الخطط يشكل تحديا رئيسيا.

إن الدول الأعضاء في الجماعة الإنمائية تحترم حقوق جميع الأشخاص في الحصول على قدم المساواة وبدون تمييز على خدمات الوقاية والعلاج والرعاية والدعم المتعلق بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وفي ضوء ذلك، نحن ندعو الأمين العام إلى أن يدرج في تقاريره المقبلة تركيزا متساويا في جهود مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز على الفئات الأخرى، مثل الأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن.

ويتعرض الأشخاص ذوو الإعاقة لخطر متزايد بشكل خاص بسبب حالات التفاوت الاجتماعية والاقتصادية التي يواجهونها. ولذلك، ينبغي أن يكون ضمان الحصول على قدم المساواة على خدمات الوقاية والعلاج والرعاية والدعم للأشخاص ذوي الإعاقة، وخاصة النساء والفتيات ذوات الإعاقة، جزءا لا يتجزأ من جهود مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

وينطبق نفس الشيء على حالة كبار السن. ومن الأهمية بمكان أن تقوم الإحصاءات بإعادة تجميع الفئات العمرية، ومن الممكن في فترات مدتها خمس سنوات. ويتعرض كبار السن للخطر ليس بسبب عبء رعايتهم للأطفال الأيتام والمرضى فسحب؛ وإنما هم أيضا يتعرضون لخطر الإصابة.

إن توفير المعلومات ذات الصلة للمجتمع أمر أساسي في وقاية الأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وعلاجهم وتوفير الرعاية والدعم لهم. وبالرغم من حملات التثقيف والتوعية العديدة، فإن العديد من الأشخاص في المنطقة ليست لديهم معرفة كافية بالمرض. وفي الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، نحن تعلمنا أن مواد المعلومات والاتصالات التي تستجيب للتنوع الثقافي والظروف المحلية والمعدة باللغات المحلية تكفل صلاحية التدخلات وملاءمتها وفعاليتها.

وإذ نمضي نحو الموعد النهائي المحدد بعام ٢٠١٠، فإن من الحتمي أن نحصل على البيانات والمعلومات الكافية لاستعراض التقدم المحرز نحو تنفيذ الالتزامات التي حددناها لأنفسنا. وفي هذا الصدد، وبينما نؤيد تأييدا كاملا دعوة الأمين العام إلى المساءلة، فإننا نحث منظومة الأمم المتحدة على اعتبار هذا الجانب أحد أضعف الحلقات في الاستجابة الإقليمية وإلى تحديد أولويات تقديم الدعم التقني في هذا المجال، وخاصة للمجتمع المدني.

وأود أن اختتم بياني بالتأكيد مجددا على التزام الجماعية الإنمائية للجنوب الأفريقي التزاما قاطعا بتنفيذ إعلان الالتزام بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) لعام ٢٠٠١ والإعلان السياسي بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز لعام ٢٠٠٦. ونحن نكرر دعوة المجتمع الدولي إلى استكمال وتعزيز الجهود الوطنية من خلال زيادة التمويل وإعفاء الديون من أجل التمكين من استخدام الأموال لتحقيق التنمية الاجتماعية، بما في ذلك خدمات الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والعلاج والرعاية والدعم. ونظرا لنطاق

المشكلة في المنطقة دون الإقليمية، وبالتأكيد، لالتزامنا وعزمنا على التصدي لهذا الوباء، نحن نعتقد أنه، بتقديم الدعم المناسب، ستسهم الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي إسهاما كبيرا في تحقيق الأهداف المتمثلة في حصول الجميع على هذه الخدمات بحلول عام ٢٠١٠ وبعده.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن للممثل الدائم للجمهورية التشيكية، الذي سيتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي.

السيد بالوش (الجمهورية التشيكية) (تكلم بالإنكليزية): من دواعي شرفي وتميزي أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. وتؤيد هذا البيان البلدان المرشحة للانضمام إلى الاتحاد تركيا وكرواتيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة؛ وبلدان عملية تحقيق الاستقرار والانتساب المحتمل ترشحها ألبانيا والبوسنة والهرسك والجبل الأسود وصربيا؛ فضلا عن أرمينيا وأوكرانيا وجمهورية مولدوفا.

ونود أن نشكر الأمين العام على إتاحة الفرصة لاستعراض التقدم المحرز بعد اعتماد إعلان الالتزام بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) لعام ٢٠٠١ واعتماد الإعلان السياسي بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في الاجتماع الرفيع المستوى الذي عقد في عام ٢٠٠٦. وما زال الاتحاد الأوروبي ملتزما التزاما كاملا بتوفير إمكانية حصول الجميع على خدمات الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والعلاج والرعاية والدعم بحلول عام ٢٠١٠، وببلوغ الأهداف الإنمائية للألفية، بما في ذلك الغايات المحددة المتصلة بمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وتم التأكيد مجددا على هذه الالتزامات في جدول أعمال الاتحاد الأوروبي بشأن الأهداف الإنمائية للألفية، الذي اعتمد في حزيران/يونيه ٢٠٠٨، وقبل وقت قصير، في استنتاجات مجلس أوروبا بشأن دعم البلدان النامية في التصدي للأزمة.

إن الأعمال الخارجية للاتحاد الأوروبي تسترشد ببرنامج عمل الاتحاد الأوروبي بشأن مجابهة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والملاريا والسل من خلال العمل الخارجي (٢٠٠٧-٢٠١١). ومؤخرا أُجري استعراض لمنتصف المدة للتقدم الذي أحرزه البرنامج بالتشاور مع أصحاب المصلحة الأوروبيين والأفارقة بهدف تحسين تحديد جهود التصدي للوباء العالمي لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. واستكمالا لبرنامج العمل، يتبع الاتحاد الأوروبي، بالتعاون مع شركائه، مذكرة المفوضية الأوروبية بشأن مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في إطار الاتحاد الأوروبي وفي البلدان المجاورة، للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٩.

وكما ورد في التقرير الحالي للأمين العام (A/63/812)، أحرزت العديد من البلدان تقدما كبيرا في زيادة الجهود الرامية إلى حصول الجميع على الخدمات المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، بما في ذلك الحصول على العلاج المضاد للفيروسات العكوسة وخدمات منع انتقال الإصابة من الأم إلى الطفل. ومع ذلك، ومع اقتراب العام المستهدف ٢٠١٠، من الواضح أن وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ما زال يشكل تحديا رئيسيا ويستدعي الاهتمام السياسي المستدام والقيادة والتصدي الطويل الأجل.

ويشاطر الاتحاد الأوروبي تماما القلق المعبر عنه إزاء عدم كفاية الالتزام بالوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية حيث أن وتيرة الإصابات الجديدة أكبر بكثير من عدد الأشخاص الذين يمكنهم أو الذين سيمكنهم الحصول على العلاج. وينبغي تعزيز الاستراتيجيات التي تمزج بين الأنشطة الوقائية المختلفة. وثمة حاجة ملحة إلى تكثيف وتطوير وتنفيذ

نهج شاملة للوقاية، بما في ذلك زيادة فرص الوصول إلى العوازل الطبية للرجال والنساء وكذلك نشر المعلومات والتعليم وزيادة الوعي إلى جانب مواصلة الاستثمار في البحوث وتطوير تكنولوجيات جديدة للوقاية. وبما أنه لا يوجد نوع واحد فحسب من وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، ينبغي أن تبنى الجهود على مبدأ معرفة نوع الوباء، وهذا عامل أساسي في الوقاية الناجحة.

ومما يبعث على القلق أن خدمات الوقاية الأساسية ومعرفة المخاطر الحقيقية للإصابة بالفيروس ليست متاحة لعدد كبير جدا من الناس، وبخاصة الشباب. ويتعين علينا أن نقر بأنه في ظل مستوى الجهود المبذولة حاليا، ربما لا يمكننا بلوغ هدفنا بإتاحة سبل الوقاية للجميع في إطار الجدول الزمني المحدد أصلا. وإن تركيز الجهود الوطنية والدولية على جميع مستويات الوقاية باستخدام الأدوات المتاحة مهم أكثر من أي وقت مضى.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد وولف (جامايكا).

ولا يزال الاتحاد الأوروبي يشعر بالقلق البالغ أيضا إزاء عدم وجود برامج فعالة للوقاية، وهو ما يتبين من العدد الكبير من الإصابات الجديدة بالفيروس بين الأطفال والشباب وانخفاض مستوى تغطية خدمات الوقاية من انتقال العدوى من الأمهات إلى الأطفال وعدم توفر عقاقير علاج الأطفال في الكثير من البلدان. ونحن نشجع على تعزيز الالتزام بدعم وحماية ١٥ مليون طفل تيتموا وتضرروا بسبب فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والتصدي للعوامل الاجتماعية والهيكلية الأساسية المحدِّدة لخطر إصابة النساء بالفيروس. وثمة حل فعال ومستدام لمكافحة تأنيث الوباء ألا وهو الاستثمار في الفتيات والنساء: بتعليمهن وتحسين صحتهن ومركزهن الاجتماعي، بما في ذلك كفالة صحتهن الجنسية والإنجابية وتعزيزها.

وبغية عكس اتجاه التأنيث الحالي، نجح الاتحاد الأوروبي، في إطار المواقف الثابتة للاتحاد، في قيادة الجهود المبذولة لتعزيز الاهتمام والعمل عالميا على صعيد التصدي لعدم المساواة بين الجنسين وللعنف وسوء المعاملة القائم على نوع الجنس، وهي عوامل منشطة لوباء الإيدز. وندعو إلى تكثيف الجهود لصون حقوق النساء والفتيات ووضع برامج فعالة على صعيد سياسات مكافحة الفيروس والإيدز وتوفير الخدمات للنساء والفتيات، بما في ذلك تلك المتعلقة بالصحة الجنسية والإنجابية والحق فيها في إطار المواقف الثابتة للاتحاد الأوروبي، وإلى دعم الإشراك الكامل للنساء في التخطيط وفي صنع القرار فيما يتعلق باستراتيجيات وبرامج مكافحة الفيروس. ونحن ملتزمون بالعمل على الصعيدين الجماعي والفردي لدعم البلدان الشريكة في تنفيذ الاستراتيجيات الهادفة إلى تحقيق المساواة بين الجنسين وكفالة حقوق النساء وتمكينهن وتطبيق نهج فعالة لإشراك النساء والفتيات في مواجهة وباء الإيدز.

ويؤكد الاتحاد الأوروبي دعمه القوي للتنفيذ الكامل لبرنامج عمل القاهرة والتزامنا به، فضلا عن الإجراءات الرئيسية لدعم تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية المتفق عليه في المؤتمر الدولي للسكان والتنمية + ٥ وإعلان وبرنامج عمل كوبنهاغن.

إن الاتحاد الأوروبي يعتبر المساواة بين الجنسين والكفالة الكاملة لحقوق الإنسان والحريات الأساسية المبدأين الأساسيين في الاستجابة العالمية لوباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. ومن المهم للغاية تقليل ضعف مناعة النساء والفتيات المراهقات أمام الفيروس. كما يتعين علينا منع

ومكافحة الوصم بالعار والتمييز المرتبط به ضد حاملي الفيروس، بما في ذلك القيود على السفر.

ويؤكد الاتحاد الأوروبي أن القيود المفروضة على الدخول والبقاء والإقامة المبنية على الإصابة بالفيروس تمييزية ولا تحمي الصحة العامة. ولذلك، فإن الاتحاد يحث جميع البلدان على إزالة أي قيود مفروضة على الدخول والبقاء والإقامة استنادا إلى الإصابة بالفيروس. وفضلا عن ذلك، فإننا نؤكد مجددا دعمنا السياسي القوي لفريق العمل الذي أنشأه برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز ومجلس إدارة الصندوق العالمي بشأن موضوع قيود السفر المرتبطة بالفيروس، وهو الفريق الذي يهدف إلى وضع حد للسياسات والممارسات التي تقيد سفر الأشخاص الذين تثبت إصابتهم بالفيروس.

ويتعين علينا أن نتخطى الحواجز القانونية والتنظيمية والثقافية أو غيرها من الحواجز التي تمنع الاستفادة من البرامج الفعالة للوقاية والعلاج والرعاية والدعم في مواجهة الفيروس، بما في ذلك توفير الأدوية والسلع والخدمات للمصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ومجموعات السكان الأكثر عرضة للخطر ومن بينهم الرجال الذين يمارسون الجنس مع رجال والعاملون في تجارة الجنس ومن يتعاطون المخدرات عن طريق الحقن. وينبغي إشراك المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بصورة كاملة في تصميم وتنفيذ ومراقبة الاستراتيجيات التي ترسمها البلدان لمواجهة المرض.

وندعو إلى تكثيف العمل من أجل التوعية بالسلوكيات الجنسية الأكثر أمانا، بما في ذلك استخدام العوازل الطبية للرجال والنساء وزيادة فرص وصول متعاطي المخدرات عن طريق الحقن إلى أساليب تقليل الضرر ومن بينها برامج الإبر والحقن والعلاج بمواد بديلة لأثر الأفيون ومعالجة الإدمان على المخدرات. إن البرامج الهادفة إلى تغيير السلوكيات الخطرة، مقرونة بتدابير قوية لحماية حقوق الإنسان، أكثر فعالية بكثير في مكافحة الفيروس. وينبغي أيضا أخذ تبعات تجريم نقل الفيروس في الاعتبار.

وقد قدم الاتحاد الأوروبي، بوصفه أكبر مانح على مستوى العالم، إسهاما كبيرا بصورة جماعية في زيادة الموارد المتاحة للاستجابة لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في السنوات الأخيرة، بما في ذلك مضاعفة دعمه للصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا أربعة أضعاف. وسيواصل الاتحاد العمل مع البلدان الشريكة من خلال طرائق دعم الميزانية المبنية على النتائج مثل العقود المتعلقة بالأهداف الإنمائية للألفية والصندوق العالمي وآليات مبتكرة للتمويل. وسنعمل عن كثب أيضا مع الحكومات الأفريقية من أجل الوفاء بالتزاماتها بتخصيص ١٥ في المائة من ميزانية الدولة لقضايا الصحة، تمشيا مع إعلان أبوجا لعام ٢٠٠١، من خلال الشراكة بين الاتحاد الأوروبي وأفريقيا فيما يتعلق بالأهداف الإنمائية للألفية.

وفي ظل الأزمة المالية والاقتصادية، تزداد أهمية فعالية المعونات وتعزيز استجابات البلدان الفعالة لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز كثيرا. وتمشيا مع خطة عمل أكرا ومبادئ الشراكة الدولية من أجل الصحة والعناصر الثلاثة، سيدعم الاتحاد الأوروبي وضع وتنفيذ خطط وميزانيات وطنية لضمان تآزر الموارد الدولية والمحلية المخصصة لسياسات مكافحة الفيروس والإيدز وتعزيز النظم الصحية وسيساعد في الخطط الوطنية التي تقودها البلدان، بما في ذلك من خلال التعاون التقني الأفقي.

ونشيد بدور برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز الذي ساعد على تعزيز توفير سبل الوقاية والعلاج للجميع باعتباره أولوية رئيسية. ومن مسؤوليتنا المشتركة على الأصعدة الدولي والإقليمي

والوطني اغتنام هذه الفرصة وتحويل أقوالنا والتزاماتنا إلى أفعال لدعم وضع استراتيجيات واستجابات فعالة لوباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز هذا.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل سوازيلند الذي سيتكلم بالنيابة عن مجموعة الدول الأفريقية.

السيد نهليكو (سوازيلند) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن المجموعة الأفريقية. وفي البداية، نود أن نشكر الأمين العام على تقريره الوارد في الوثيقة A/63/812، المعنونة ''التقدم المحرز في تنفيذ إعلان الالتزام بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) والإعلان السياسي بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز'' ونحيط علما بالتوصيات الواردة فيه. ونحيط علما أيضا بتقديم التقريرين (A/63/152 و Add.1) اللذين أعدهما وحدة التفتيش المشتركة وتعليقات الأمين العام بشأنهما. ونتطلع إلى التقييم المستقل الثاني، بتكليف من برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز).

إن وباء نقص المناعة البشرية هو أكبر تهديد عالمي في عالم اليوم. ويعيش في أفريقيا ما يزيد قليلا على ١٠ في المائة من سكان العالم، ولكنها أيضا تضم ما يقرب من ثلثي المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في جميع أنحاء العالم. لقد مرّ الآن ٢٥ عاما منذ أن ظهر الفيروس وسرعان ما أصبح وباء عالميا. وتتحمل أفريقيا وما زالت تتحمل، العبء الأكبر من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، على صعيد التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ولئن كان الكثير قد تحقق في مجال تعبئة الموارد اللازمة والحصول على خدمات الوقاية والعلاج والرعاية والدعم، فهو ليس بكاف لأن التحدي هائل، وسيظل كذلك لعدة سنوات. ولذلك ينبغي زيادة الجهود الرامية إلى التغلب على فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، حيث أن التهاون يمكن أن يكون له أثر عكسي على كل ما تحقق حتى الآن.

ولا شك أن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز عقبة رئيسية أمام التنمية إذ أنه يهدد النسيج الاجتماعي والاقتصادي لدولنا. وهو يمس جميع القطاعات ويستدعي استجابة شاملة منسقة ومتكاملة ودائمة. واستمرار إحراز التقدم في مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز أمر أساسي لتحقيق عدد من الأهداف الإنمائية المترابطة للألفية، بما في ذلك القضاء على الفقر وتحقيق التعليم الابتدائي للجميع وتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والحد من معدل وفيات الأطفال وتطوير شراكات عالمية من أجل التنمية.

وحسب إحصاءات برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، يقدر عدد المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية بـ ٣٣ مليون شخص، نصفهم من النساء. ويوجد اثنان من كل ثلاثة من أولئك المصابين في أفريقيا. وهناك نحو خمس إصابات جديدة كل دقيقة، ثلاث منها من بين الأطفال والشباب. ويموت كل يوم ٥ ٥٠٠ شخص بسبب أمراض ذات صلة بالإيدز. ونتيجة لذلك، فعدد اليتامى آخذ في الازدياد. وهناك أكثر من ١٢ مليون يتيم في أفريقيا. وتلك الأرقام المفزعة تظل تجعل أفريقيا البؤرة العالمية لوباء الإيدز.

لتلك الأسباب، فإننا في أفريقيا نؤيد توصية الأمين العام بأنه يجب على جميع أصحاب المصلحة إعادة تأكيد التزامهم بالمضي نحو تمكين الجميع من الحصول على خدمات الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والعلاج والرعاية والدعم بحلول عام ٢٠١٠. ولا بد لنا من إرادة صلبة في ذلك الصدد من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية

للألفية، وخاصة الهدف ٦، وهو وقف انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وانحساره بحلول عام ٢٠١٥.

من أجل تحقيق ذلك، ثمة حاجة إلى استجابة مستدامة. وقد حاولت أفريقيا، بما تملكه من موارد محدودة، تنظيم نفسها لمعالجة هذه الآفة بإتاحة الوقاية والعلاج للجميع. وكما نتذكر جميعا، فقد قرر الاتحاد الأفريقي في سرت، ليبيا ، في عام ٢٠٠٥، إنشاء مركز أفريقي يهدف أساسا إلى تعزيز التعاون في مجال مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والتنسيق بين المراكز المتخصصة في ذلك المجال في جميع أنحاء القارة.

وكانت أفريقيا موحّدة حين اجتمعت في أبوجا، نيجيريا، في شهر أيار/مايو ٢٠٠٦ للوقوف على حالة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في القارة والاستفادة من أفضل الممارسات. وفي أعقاب مؤتمر القمة الاستثنائي، قام الاتحاد الأفريقي بواجبه من خلال التأكيد مجددا في إعلان أبوجا والموقف الأفريقي المشترك على التزامه بمكافحة الإيدز والسل والملاريا. لقد كان الموقف الأفريقي المشترك نهجا يُتبع على نطاق القارة للتصدي للتحدي المتمثل في وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. ويتضمن إعلان أبوجا عدة أولويات للتنفيذ على المستوى الوطني، بما في ذلك تعزيز النظم الصحية؛ وتحسين الإعلام والتثقيف والاتصال؛ والحصول على العلاج والرعاية والدعم؛ والحصول على العقاقير والتكنولوجيات بأسعار معقولة؛ والبحث والتطوير المتعلقين بفيروس نقص المناعة البشرية، بما في ذلك اللقاحات والأدوية التقليدية ومعارف السكان الأصليين؛ والشراكات والرصد والتقييم.

ومنذ ذلك الحين بذل الكثير لتعزيز فرص الحصول على الخدمات الشاملة، ومعالجة الوصم بالعار والتمييز، وتقديم الدعم للمتضررين والمصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وعبئ المزيد والمزيد من الموارد. وأدى العديد من الجهات الفاعلة دورا رئيسيا في ذلك المسعى، بما في ذلك الحكومات الوطنية والمجتمع المدني والمصابون بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

وعلى الرغم من التقدم الذي أحرز بالفعل، لا يزال العديد من التحديات قائما. والعقبات التي تحول دون حصول الجميع على خدمات الوقاية والعلاج والرعاية الطبية تشمل الفقر وانعدام الأمن الغذائي والقيود الاقتصادية والصراعات المسلحة المتكررة والكوارث الطبيعية والخوف والجهل والوصم بالعار والتمييز. وأفضل طريقة للمضي قدما هي زيادة فعالية تنفيذ مختلف الالتزامات العالمية والقارية والإقليمية والوطنية التي تعهد بها قادتنا. وذلك يتطلب وجود شراكات حسنة التنسيق واستراتيجيات منسجمة. وهناك أيضا حاجة لمواصلة الدعوة لمنع حدوث مزيد من الإصابات والتخفيف من أثر فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز على المصابين والمتضررين من هذا المرض.

في ذلك الصدد، نرحب بالمبادرات الدولية لتوفير التمويل لأفريقيا في كفاحها ضد فيروس نقص المناعة البشرية وغيره من الأمراض المعدية. ونحن ممتنون لشركاء التنمية الذين حشدوا الموارد اللازمة لتسريع حصول الجميع على خدمات الوقاية والعلاج والرعاية الطبية. ونحن إذ نقوم بذلك، فإنما ندعو أيضا إلى توفير المزيد من الموارد التي يمكن التنبؤ بها ضمن إطار شامل للتعاون، بدون تسييس أو فرض بعض المفاهيم الاجتماعية أو الثقافية التي لا تراعي خصوصيات كل مجتمع.

ولئن كنا قد أحرزنا تقدما في أعقاب تنفيذ إعلان الالتزام بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والإعلان السياسي بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، فإننا

ما نزال بعيدين عن تحقيق أهدافنا. ويتعين علينا تعزيز جهودنا والمحافظة على مكاسبنا.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة للممثل الدائم للمكسيك الذي سيتكلم باسم مجموعة ريو.

السيد هيلر (المكسيك) (تكلم بالإسبانية): يشرفني أن أدلي بهذا البيان نيابة عن ٢٣ بلدا من بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي التي تشكل مجموعة ريو وهي: الأرجنتين وإكوادور وأوروغواي وباراغواي والبرازيل وبليز وبنما وبيرو ودولة بوليفيا المتعددة القوميات وجامايكا - ممثلة للجماعة الكاريبية - والجمهورية الدومينيكية والسلفادور وشيلي وغواتيمالا وغيانا وجمهورية فنزويلا البوليفارية وكوبا وكوستاريكا وكولومبيا ونيكاراغوا وهايتي وهندوراس وبلدي المكسيك.

يعقد هذا الاجتماع في ظل أسوأ أزمة اقتصادية ومالية نشهدها على مدى السبعين عاما الماضية، وكذلك في مرحلة حاسمة من بذل الجهود الرامية إلى تحقيق الهدف المتمثل في حصول الجميع على خدمات الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والعلاج والرعاية والدعم بحلول عام ٢٠١٠. وكما أشير في تقرير الأمين العام (A/63/812)، فإن التمويل السنوي المتاح لمكافحة الإيدز في منطقتنا قد ارتفع في الفترة بين عامي ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨.

لكن، ذلك الاتجاه المتنامي بات الآن مهددا بسبب الأزمة الاقتصادية الحالية. ولذلك، من المهم أن نحافظ على الاستثمارات وأن نعمل على زيادتها للاستجابة للوباء. وفي بلداننا، يأتي جزء كبير من تلك الاستثمارات من خلال التعاون الدولي.

سيكون لعدم القيام بالاستثمارات الضرورية لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز آثار خطيرة ومكلفة في المستقبل، لأن الصلة بين التنمية وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز واضحة. ورغم أن مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ذاتها من الأهداف الإنمائية للألفية، فهي تسهم أيضا في تحقيق الأهداف الإنمائية الأخرى، مثل المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وخفض معدل وفيات الرضع وتحسين صحة الأم. ونحتاج أيضا إلى كفالة الاستمرارية في التصدي لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز من خلال خطط لا تستهدف الأجل القصير فحسب بل أيضا الأجلين المتوسط والطويل أيضا، بما فيها برامج التمويل الكافي والتعزيز الضروري لأنظمة الصحة العامة.

يعيش قرابة مليوني شخص في بلداننا مصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. ولا يزال معدل الانتشار مستقر نسبيا في أمريكا اللاتينية، لكنه مستمر في الزيادة في منطقة البحر الكاريبي. ورغم أن منطقتنا من العالم النامي حققت أعلى معدلات للحصول على العقاقير المضادة لفيروسات النسخ العكسي، ما زلنا نواجه عدة تحديات، وهي تحديدا، منع الإصابات الجديدة، وتوفير العلاج الضروري، والرعاية والدعم، وإعادة دمج المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية في الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية.

ومنذ نظرت الجمعية العامة في مسألة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في عام ٢٠٠١، أكدت مجموعة ريو على الحاجة إلى تحقيق الوصول الشامل إلى العلاج، وهو هدف بدا مستحيلا في ذلك الوقت. لقد شهدنا تحقيق تقدم هائل منذ ذلك الحين. ورغم أننا لا نزال نعتقد أنه هدف يمكن تحقيقه، ينبغي ألا نتخلى عن توخي الحذر، خاصة في ما يتعلق بمسألتي التمويل الكافي لمكافحة الفيروس/الإيدز، والقيادة السياسية. ونرى أن ذلك الوصول الشامل جزء لا يتجزأ من كفالة حقوق الإنسان وتحقيقها بفعالية، خاصة الحق في حصول الجميع على أعلى معايير الرعاية الصحية البدنية والعقلية.

ولكي يتحقق وصول الجميع إلى العلاج في هذه المرحلة الحرجة، نحتاج إلى الاستفادة من آليات التعاون، بما فيها التعاون بين بلدان الجنوب، فضلا عن الأدوات المبتكرة لخفض تكلفة العقاقير المضادة لفيروسات النسخ العكسي، نظرا لأن معظم الموارد التي تكرسها بلداننا لمكافحة الوباء تستخدم لشراء الأدوية.

وعلاوة على ذلك، نحتاج في منطقتنا إلى زيادة الوصول إلى الجيلين الثاني والثالث من العقاقير المضادة لفيروسات النسخ العكسي، وخفض تكلفتها. وخلال السنوات القليلة الماضية، رأينا أن تلك الأسعار ليست ثابتة وأنه من الممكن خفضها.

وكذلك، نؤكد على أهمية وضع حلول محددة للبلدان متوسطة الدخل بغية كفالة استجابة مبادرات مكافحة الفيروس/الإيدز للتحديات التي تواجه بلداننا، حيث نعاني مشاكل خطيرة تتمثل في عدم المساواة والفقر. تلك هي البلدان التي يعيش فيها أكثر من ٤٠ في المائة من سكان العالم على أقل من دولارين في اليوم.

وتقدر مجموعة ريو التقدم الكبير الذي انعكس في الإعلان السياسي لسنة ٢٠٠٦، خاصة في ما يتعلق بأن اتفاق منظمة التجارة العالمية لحقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة ليس عقبة أمام اتخاذ البلدان لإجراءات، الآن وفي المستقبل، لحماية الصحة العامة، وفي ما يتعلق بالتصميم على مساعدة البلدان النامية في الاستفادة من المرونة التي وفرتها منظمة التجارة العالمية.

وفضلا عن ذلك، فإن التثقيف بسبل الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ما زال هو أفضل الاستراتيجيات لخفض معدل انتشار الفيروس. وينبغي أن تكون هذه الاستراتيجيات شاملة، وتستند إلى الأدلة وتستهدف الجماعات الضعيفة. ويتعين أيضا أن تشمل الجوانب النفسية وبناء الثقة في النفس.

ويتعين أيضا أخذ احتياجات الشباب في الحسبان عند تصميم وتنفيذ السياسات والاستراتيجيات على المستوى الوطني، ليس في ما يتعلق بقطاع الصحة فحسب، بل أيضا في ما يتعلق بقطاع التعليم لأنه المعني بالتثقيف بشأن الوباء. ويتعين أن يكون الهدف هو كفالة أن تتوفر لدى ٩٥ في المائة من الشباب على الأقل معرفة شاملة ودقيقة بفيروس نقص المناعة البشرية وسبل الوقاية منه بحلول ٢٠١٠.

وفي هذا السياق، نود أن نعيد إلى الأذهان مساهمة بلداننا في تعزيز الجهود للوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، كما ورد في الإعلان الوزاري المعنون ''الوقاية بالتعليم''، الذي اعتمد خلال الاجتماع الأول لوزراء الصحة والتعليم المعني بالوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والأمراض المنقولة جنسيا في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، الذي عقد في ١ آب/أغسطس ٢٠٠٨ في المكسيك.

والحق، فإن العوامل التي تسهم في تنامي الوباء يمكن أن تختلف من بلد إلى آخر، بل وداخل نفس البلد. ولذلك، يتعين علينا زيادة الموارد لكفالة وصول أكبر لإجراء الاختبارات والتعرف على عوامل الخطر ونقاط الضعف، وفي الوقت نفسه إجراء دراسات للتحقق من تأثير الوباء بين جماعات السكان المختلفة وقياسه، بغية اكتساب معرفة عن الوباء في بلداننا ولكي نكون في وضع أفضل لاستهداف وتنفيذ الاستجابات التي تلائم احتياجات كل بلد من بلداننا.

وفي إطار الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ومكافحته، يجب أن تحترم استراتيجياتنا بصرامة دائما حقوق الإنسان الخاصة بالمصابين بالفيروس. وفي نفس الوقت، يجب أن نكافح الوصم بالعار والتمييز،

اللذين يؤثران على المجموعات المعرضة في منطقتنا بصفة خاصة. يجب كفالة الوصول الكامل لتلك المجموعات على الخدمات الصحية، بما فيها الصحة الجنسية والإنجابية. وفي هذا الصدد، نتخذ إجراءات فعالة للوقاية، والرعاية والدعم من شأنها مكافحة الوصم والتمييز، خاصة ضد الجماعات الأشد تضررا بالوباء في بلداننا. وذلك يشمل برامج تثقيفية إعلامية واضحة وشفافة وغير متحيزة تعزز وصول الجميع إلى الخدمات الصحية، فضلا عن تشريع وطني يعزز المساواة.

وتدرك بلدان مجموعة ريو أن هناك مسائل معلقة، مثل إيجاد حل لمسألة انتقال العدوى من الأم إلى الطفل، التي نحتاج إلى مضاعفة جهودنا بشأنها لخفض تأنيث الوباء ومواصلة تعزيز المبادرات لإجراء بحوث وتطوير عقاقير ولقاحات ومبيدات للجراثيم. وذلك يتطلب إرادة سياسية من جانبنا جميعا، وامتثالا من جانب البلدان المتقدمة النمو لالتزاماتها في ما يتعلق بالمساعدة الإنمائية الرسمية.

كما نؤمن بقوة بالمساهمة المهمة التي يمكن أن يقدمها المجتمع المدني في مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وتحقيقا لتلك الغاية، نعمل عن كثب مع كل المنظمات التي تقوم بعمل قيم في مجال التنفيذ على مستوى المجتمع. وبقيامها بذلك، فهي تعمل كمشارك شرعي في تحديد الاستراتيجيات والسياسات. وتتطلب الاستجابة الفعالة أن تعمل الحكومات والمنظمات الدولية والمجتمع المدني معا.

وترحب مجموعة ريو بالمبادرات التي اتخذها عدد من الدول الأعضاء مع مجموعة من أصحاب الشأن على المستوى المحلي والقطري والإقليمي والعالمي للتصدي للعوامل المتعددة الأوجه التي تساهم في فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وبالالتزامات التي قطعت مؤخرا للإسراع بإحراز تقدم في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية المرتبطة بالصحة.

وتؤكد مجموعة ريو من جديد على دورها بوصفها طرفا مسؤولا في مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. ونكرر من جديد أيضا دعوتنا إلى عدم التخلي عن توخي الحذر في تحقيقنا لأهدافنا المتعلقة بمكافحة الوباء.

أخيرا، اسمحوا لي أن أضيف بضع كلمات بصفتي الوطنية.

ترى المكسيك أن نقطة بدء لمكافحة الوباء تكمن في إجراء مناقشات مفتوحة حول الموضوع والعمل دون تحامل مع الفئات الضعيفة مثل النساء، والفتيات والصبيان حاملي الفيروس؛ والشباب؛ والرجال الذين يمارسون الجنس مع الرجال؛ ومتعاطي المخدرات عن طريق الحقن؛ والمشتغلين بالجنس والمهاجرين والسجناء، من بين فئات أخرى. وفضلا عن ذلك، لا يمكننا توفير المعلومات والمعرفة اللازمة لتمكين مجتمعنا من حماية نفسه ضد هذا المرض إلا بوضع برامج شاملة للتثقيف الجنسي مبنية على الأدلة العلمية.

إن السيطرة على الوباء تتطلب مكافحة الوصم بالعار والتمييز ورهاب المثليين مكافحة مباشرة وقائمة على المواجهة. وإن الصمت في مواجهة هذه المشاكل هو من بين أكبر العقبات التي نواجهها. ولقد آن أوان القضاء على التحامل والاستبعاد المحيطين بفيروس نقص المناعة البشرية.

السيدة أسغيرسدوتر (أيسلندا) (تكلمت بالإنكليزية): أود في البداية أن أرحب بتقرير الأمين العام (A/63/812) عن التقدم المحرز في تنفيذ إعلان الالتزام بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز). والإعلان السياسي بشأن فيروس نقص المناعة البشرية. فالتقرير يتضمن معلومات مستحدثة قيِّمة عن التطورات في التصدي للإيدز. وقد أعلن عدد كبير من البلدان في الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة بشأن الإيدز في

حزيران/يونيه ٢٠٠٨ إحراز تقدم كبير في وقف انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، بما في ذلك في مجالات إمكانية الحصول على العلاج المضاد للفيروسات العكوسة والوقاية من انتقال المرض من الأمهات إلى الأطفال.

وللأسف، فإن تلك الاتجاهات الإيجابية ليست النمط السائد وما زالت هناك تحديات خطيرة. ومما يؤسف له، أن معدل الإصابات الجديدة بالفيروس ما زال يفوق توسع برامج العلاج و ما زال الالتزام بالوقاية من الفيروس قاصرا. ولا شك في أن الأزمة المالية والاقتصادية العالمية زادت الطين بلة. ويشكل التعزيز النشط للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وكذلك حماية الأطفال من الإناث أمورا في غاية الأهمية لجهود مكافحة الفيروس والإيدز. فالنساء والفتيات المراهقات هن الأكثر عرضة للإصابة بالوباء ولا تتوفر لهن في الغالب خدمات الرعاية الوقائية والصحية.

وما زلنا نشعر بقلق عميق إزاء الصورة العامة لانتشار الوباء بين النساء والأطفال والفئات الضعيفة. ويجب أن تكون كفالة الحماية لتلك الفئات أساس جميع الإجراءات المتخذة لمكافحة وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وتعتقد أيسلندا اعتقادا جازما بأن التصدي للفيروس بطريقة فعالة أحد أصوب أشكال الاستثمار العالمي في الرعاية الصحية والتنمية. ومن المهم للغاية مواصلة وتعزيز الالتزام بمكافحة الفيروس والإيدز في خضم التحديات الاقتصادية الحالية.

وتواصل أيسلندا بذل قصارى جهدها لدعم الجهود الدولية لمكافحة وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. ويشكل احترام حقوق الإنسان جوهر عملنا من أجل إتاحة وسائل الوقاية من الفيروس والعلاج والرعاية والدعم للجميع. ومما يدعو إلى القلق أن بعض البلدان لديها قوانين ولوائح تعوق توفير خدمات الوقاية الفعالة والعلاج والرعاية والدعم فيما يتعلق بالفيروس للفئات السكانية الضعيفة. كما أن العديد من الدول لديها قوانين تقيد دخول وبقاء وإقامة حاملي الفيروس استنادا إلى مجرد إصابتهم بالفيروس. وإن التدابير التي يحتمل أن تجعل الناس أقل ميلا للخضوع لفحوص الكشف عن الفيروس تقوض الجهود الرامية إلى توفير الرعاية الصحية للجميع.

لم يبق سوى أقل من عامين على الموعد النهائي المتفق عليه لتوفير خدمات الوقاية والعلاج والرعاية والدعم المتعلقة بالإيدز للجميع. ولا يمكننا بلوغ الأهداف المحددة في إعلان الالتزام بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز إلا بتضافر جهود جميع الدول.

السيدة مولينا (شيلي) (تكلمت بالإسبانية): باسم حكومة بلادي أشيد بجهود الدول الأعضاء في هذه المنظمة مرة أخرى لجعلها موضوعا بأهمية فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز كالتزام للبشرية محورا للنقاش العالمي.

منذ أن ناشد الأمين العام للأمم المتحدة الدول الأعضاء أن تفي بالالتزامات التي تعهدت بها في إعلان الالتزام بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، ما فتئ بلدي منخرطا فيها، إذ رحب بالنداء وظل يعمل على التصدي لتلك التحديات.

لقد أحرزنا تقدما كبيرا نريد الإعلان عنه، ومن أبرز ملامحه توفير العلاج المضاد للفيروسات العكوسة لـ ١٠٠ في المائة ممن يحتاجون ذلك العلاج. وذلك أمر يكفله القانون وقد يسّر خفض الوفيات بسبب الفيروس وزيادة فرص نجاة الأشخاص المصابين؛ وكفل إمكانية استفادة جميع النساء الحوامل من فحوص الكشف عن الفيروس ومن بروتوكول الوقاية من انتقال العدوى من الأم إلى الطفل ما أدى إلى انخفاض معدل انتقال الفيروس من الأمهات إلى الأطفال من ٣٠ في المائة إلى واحد في المائة؛ وأدى إلى زيادة

استخدام العوازل الطبية وبخاصة بين المراهقين والشباب من ١٨ في المائة إلى ٤٦ في المائة.

ولدينا أيضا إطار قانوني لمنع التمييز يحظر الربط بين التوظيف والاستبقاء في العمل وفي ملاك النظام التعليمي وبين الاختبار المصلي للأشخاص لمعرفة وضعهم من الإصابة بالمرض ويتيح الإطار إجراء اختبارات طوعية وسرية للكشف عن الإصابة مع إسداء المشورة قبل الاختبار وبعده.

لقد مرت ثماني سنوات منذ صدور النداء الأول وإننا نلاحظ بالتأكيد أوجه تقدم مهمة جدا في العالم، وبخاصة في مجال الرعاية وإتاحة العلاج المضاد للفيروسات العكوسة ولكن لا تزال هناك أيضا تحديات وفجوات كبيرة، بصفة رئيسية فيما يتعلق بإمكانية الحصول على الخدمات الوقائية. وبالتالي، يواصل الوباء انتشاره مما يظهر أن الجهود المبذولة لم تكن كافية لاحتوائه.

مسألة الصحة العامة، التي توجد فيها معظم أوجه الظلم وعدم المساواة حاليا، تحدد مدى سهولة تعرض البشر للإصابة بالفيروس وتؤثر بصفة خاصة على أفقر الفقراء والشباب والنساء والرجال الذين يمارسون الجنس مع الرجال واللاجئين والمهاجرين والأشخاص المحرومين من الحرية، إلى جانب جماعات أخرى. ومن ثم، تقوم الحاجة إلى مواصلة التركيز بدرجة أكبر على العوامل الاجتماعية فيما يتعلق بالوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ومعالجة الأسباب الهيكلية – الاجتماعية وأوجه عدم المساواة من أجل إيجاد حلول أكثر استدامة.

ولا بد من مراعاة الوقائع الفردية والاجتماعية والثقافية والإقليمية من أجل تقديم استجابة أكثر فعالية للوباء، ولا بد من الاعتراف بالتنوع بوصفه مصدر قوة ثقافيا. وينطوي هذا النهج على الطلب على المعلومات التي تعكس الوقائع المختلفة وضرورة للتقييم المستمر للإجراءات.

ونحن بحاجة إلى إقامة تحالفات استراتيجية بغية المضي قدما نحو حل المشاكل التي تؤثر على مجتمعاتنا، وبناء على ذلك، نحو السياسات الصحية المكيفة على الوقائع الوبائية والاجتماعية والثقافية للبلدان المختلفة.

إن المطلوب هو المزيد من مشاركة الأطراف الفاعلة ذات الصلة بغية بلوغ هذه الأهداف. ونحن بحاجة إلى معالجة هذه المسألة بطريقة أكثر شمولا في المجتمع، وبمزيد من المسؤولية المشتركة التي تشمل المزيد من الأطراف الفاعلة الاجتماعية والقطاعات الحكومية المختلفة والقطاع الخاص والمنظمات المجتمعية، ضمن أطراف فاعلة أخرى.

وبالنسبة لحكومة بلدنا، فإن الاحترام غير المشروط للحقوق الإنسانية للأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) واحترام أكثر القطاعات الضعيفة للسكان ليس واجبا يقع على كاهل الدولة فحسب ولكنه أيضا أحد متطلبات إحراز التقدم إذا أردنا السيطرة على الوباء والوفاء بالمسؤولية الأخلاقية لمجتمع يزداد طابعه الديمقراطي باستمرار.

وترحب شيلي بإنشاء منتديات جماعية وداعمة وباتخاذ مبادرات تهدف إلى حشد الجهود والموارد بوصفها خطوة كبيرة إلى الأمام في الكفاح الرامي إلى سد الفجوة الاقتصادية الواسعة في عمليات التصدي لفيروس نقص المناعة البشرية بين العالم المصنع والبلدان القليلة الموارد. ويشارك بلدي في مجموعة من المبادرات التعاونية الرامية إلى زيادة سبل الوصول إلى استراتيجيات الوقاية والأدوية والبرامج الرامية إلى مكافحة الوصم والتمييز، وبالتالي إفادة أقل السكان حماية.

ولا بد أيضا من الإشارة إلى المبادرة المتعلقة بتوفير سبل حصول الجميع على خدمات الوقاية والعلاج والرعاية المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية التي قدمتها الوكالات

الرائدة من أجل المسألة، وهي منظمة الصحة العالمية، ومنظمة الصحة للبلدان الأمريكية، وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وتشدد المبادرة على أهمية وإلحاح زيادة التدخلات والإجراءات الأكثر حسما للتصدي لهذه المشكلة.

وأخيرا، أود أن أعلن أن شيلي تؤكد مجددا على التزامها بمواصلة العمل للقضاء على انتشار وباء الإيدز في بلدنا، والتعاون على المستويين الدولي والإقليمي وبالتالي الإسهام في بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية وبلوغ الغايات التي حددت في هذه الجمعية الهامة.

السيدة لوكاس (لكسمبرغ) (تكلمت بالفرنسية): من دواعي سروري الكبير حقا أن أشارك في هذه المناقشة التي تعقدها الجمعية العامة بشأن تنفيذ إعلان الالتزام بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز لعام ٢٠٠١. وإضافة إلى الأهمية التي تتسم بها هذه المسألة بالنسبة لبلدي، الذي كرس في عام ٢٠٠٨ حوالي نسبة ١٣ في المائة من ميزانيته للتعاون المتعددة الأطراف في المشاريع والبرامج الرامية إلى مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، تكمن نتائج العمل الدولي في مجال مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وتعزيز الجهود المبذولة في هذا المجال في صميم أعمال المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة، وهو المجلس الذي يشرفني كوني أتولى رئاسته هذا العام.

وكل عام ينظر المجلس الاقتصادي والاجتماعي في تقرير المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، وهو برنامج يجدر بالذكر أن المجلس أنشأه في عام ١٩٩٤، وفقا لولاية المجلس في تنسيق أعمال منظومة الأمم المتحدة في مجال التنمية. وهذا العام، يمكننا أن نقول إن المجلس يضاعف اهتمامه بهذه المسألة، بالنظر لموضوع الاستعراض الوزاري السنوي الذي سيشارك فيه المجلس في الشهر المقبل، وخاصة، تنفيذ الأهداف والالتزامات التي اعتمدت على الصعيد الدولي فيما يتعلق بالصحة العامة.

ومن المؤكد أن الهدف ٦ من الأهداف الإنمائية للألفية – مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والملاريا والسل – جزء من هذا الموضوع. كما أن مسألة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز جزء من الإطار الواسع المتعلق بتعزيز الهياكل الصحية وتعزيز الحشد العالمي لزيادة التقدم المحرز في مجال تنتظر الشعوب فيه التضامن والفعالية من المجتمع الدولي، ومن الأمم المتحدة على وجه الخصوص.

ولذلك يمكنني أن أؤكد للجمعية على أن مشكلة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ستلقى كل الاهتمام الواجب بها في إطار الاستعراض الوزاري الذي سيجرى في الفترة من ٦ إلى ٩ تموز/يوليه. وأشير إلى إبداء الاهتمام في الاجتماع الوزاري الإقليمي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، الذي عقد في ٥ و ٦ حزيران/يونيه الماضي في مونيغو باي، جامايكا، بوصفه جزءا من التحضير لدورتنا التي نعقدها في تموز/يوليه، والمكرسة على وجه الخصوص لمشكلة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وتأثيرها على التنمية في تلك المنطقة من العالم. ولذلك تتاح لي الفرصة الآن، مرة أخرى، لأشكر سلطات جامايكا جزيل الشكر على ترحيبها، وأشكر أيضا جميع المشاركين، الذين كللوا المؤتمر بذلك النجاح الحقيقي.

ومع أن التقدم المحرز في الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ومكافحته، على النحو الوارد في تقرير الأمين العام (A/63/812)، أمر يدعو إلى التشجيع من نواح عديدة، فإنه أيضا يذكرنا بنطاق المرض ويساعدنا في إبراز المحاور الأساسية للعمل في مجال سيكون أسوأ شيء يمكن أن يحصل فيه هو التراخي في توخي اليقظة. وتكشف المناقشات

التي عقدت تحضيرا للاستعراض الوزاري السنوي، وبشكل خاص، خلال الاجتماع الذي عقد مؤخرا في مونتيغو باي، عددا من المبادئ التوجيهية بشأن موضوع فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في سياق التنمية، وأود أن أعرضها على الجمعية.

أولا وقبل كل شيء، على الحكومات أن تعمل على المستوى الوزاري لوضع سياسات أفقية ومتكاملة وقادرة على التأثير على انتشار المرض. ولذلك، وإضافة إلى وزارات الصحة، فإن وزارات التعليم والعمل والمالية والخارجية تضطلع أيضا بدور هام. والتعليم والاتصال أمران حاسمان في توفير المعلومات عن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ومكافحة وصم الأشخاص الذين يعانون من الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، ومنع تهميشهم.

ثانيا، لا بد وضع السياسات العامة في جميع القطاعات بحيث تسهم هذه السياسات في بلوغ الأهداف الصحية. وتوفير الغذاء والحصول على مياه الشرب والنظافة الصحية والتوسع الحضري بطريقة مستدامة يجب أن تسير جنبا إلى جنب وأن تشكل العناصر الأساسية للعمل العام في المجال الصحي وبالتالي أيضا في مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. ويترتب على الجوع وسوء التغذية آثار خطيرة بشكل خاص على الأشخاص المعرضين للخطر بالفعل، فضلا عن الأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

ثالثا، تقوم حاجة حتمية إلى تكييف وتغيير التصورات والسلوك تجاه الأشخاص المصابين أو المرضى بغية احترام كرامتهم وحقوقهم الأساسية. ويتفق الاختصاصيون في جميع أرجاء العالم اليوم على إيلاء الجوانب الإنسانية والاجتماعية نفس درجة الأهمية التي تولى لاتخاذ نهج طبي محض في الجهود الرامية إلى الوقاية وفي الحصول على الرعاية.

رابعا، ما زالت النتائج المحرزة غير منصفة وفي أغلب الأحيان تترك المجتمعات المحرومة وهي تعاني من التهميش. ولا بد من إضفاء الطابع الديمقراطي على الحصول على الرعاية من خلال آليات للأمن الاجتماعي ومكيفة على احتياجات أشد الأشخاص فقرا وعلى المشاركة في المخاطر. ولنشير اليوم إلى أن الأغلبية الساحقة للأشخاص المصابين بالفيروس يعيشون في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، حيث تصل نسبة النساء من السكان المصابين إلى ٦٠ في المائة. وتحسين صحة الأم والرضع، وهو مجال من المؤلم أنه لم يحرز فيه تقدم يذكر، سيسهم إسهاما كبيرا في بلوغ هدف مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

وأخيرا، وفي سياق أزمة اقتصادية ومالية، على المجتمع الدولي أن يتأكد من المحافظة على تمويل النظم الصحية بضمان ألا يعرض سياق الاقتصاد الكلي للخطر التقدم المحرز في بلوغ الأهداف الإنمائية الدولية في هذا المجال. ونحن ندرك اليوم أن المساعدة الإنمائية الرسمية قدمت إسهاما كبيرا في التقدم المحرز في مجالات مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والسل والملاريا. ويجب عدم السماح بنضوب تلك التدفقات تحت أي ظرف من الظروف.

وسيتواصل تطوير هذه الاستنتاجات الأولية وتنقيحها خلال الاستعراض الوزاري للمجلس الاقتصادي والاجتماعي الذي يعقد في جنيف من ٦ إلى ٩ تموز/يوليه. وأنا أعول على تعبئة جميع الجهات الفاعلة في المجال الصحي، بما في ذلك من ينتمون إلى المجتمع المدني والقطاع الخاص، للإبقاء على الزخم الدولي للصحة في جميع أنحاء العالم، وهو ما يمثل التعبير عن تطورنا والشرط الأساسي له في نفس الوقت. كما آمل أن نستفيد من الخبرة الدولية الكبيرة في الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية ومكافحته في التحفيز على العمل الدولي في المجالات الصحية الأخرى التي تحققت فيها نتائج أقل أهمية.

ونرحب بشدة بمشاركة الجميع في أنقى تقاليد المجلس الاقتصادي والاجتماعي في اجتماع شهر تموز/يوليه.

السيد النصر (قطر): السيد الرئيس، يسرني أن أتوجه بالشكر والتقدير إلى سعادتكم ومعالي الأمين العام على عقد هذه الجلسة الهامة، وإلى برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز على جهودهم الكبيرة.

ونؤكد حرص دولة قطر على تنفيذ إعلان الالتزام بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) الذي اعتمدته الجمعية العامة في عام ٢٠٠١، والإعلان السياسي بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) الذي اعتمدته الجمعية العامة عام ٢٠٠٦.

تأتي أعمال هذه الجلسة ونحن نقترب من عام ٢٠١٠ ونتطلع لتحقيق هدف توفير الحصول على برامج الوقاية والعلاج والرعاية والدعم في جميع أنحاء العالم، وفي الوقت الذي تتعاظم فيه الدلائل على أن الجهود والاستثمارات الموجهة في إطار مواجهة الانتشار الواسع لمرض الإيدز غير كافية. ولذلك فإنه من الضروري أن نجدد التزاماتنا التي قطعناها على أنفسنا ونسرع جهودنا الفردية والجماعية في تنفيذها لمواجهة هذا المرض من خلال تقوية آليات التمويل القائمة وتعزيزها وضمان استمرار الدعم المطلوب للبلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل في ظل الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة.

إننا في دولة قطر نؤمن بأن انتشار الإيدز ليس معضلة صحية فحسب بل هو تحدّ إنمائي وخطر اجتماعي لما له من تأثير على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية. والمشكلة ليست في أعداد المصابين بالمرض بل في إخفاء وإنكار الإصابة خوفا من العزلة والوصمة التي تؤدي إلى تسارع انتشار المرض.

وعليه أخذت دولة قطر على عاتقها، على الرغم من معدلات الإصابة المنخفضة نسبيا في الدولة، مهمة تنفيذ ما انبثق عنه إعلان الالتزام، واتخذت عدة إجراءات شملت تشكيل اللجنة الوطنية للوقاية من فيروس الإيدز في حزيران/يونيه عام ٢٠٠٦، والحرص على إقامة علاقات التعاون مع المنظمات الدولية ذات الصلة. ولهذا تم توقيع اتفاقية تعاون ما بين اللجنة الوطنية للوقاية من فيروس الإيدز وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي من أجل التعاون في وضع استراتيجية وطنية موسعة وشاملة لمكافحة المرض في دولة قطر، على نحو يؤدي للحد من تفشيه وإبقائه بمستوى متدني، وكذلك اعتماد سياسات وبرامج تتناسب مع مبادئ وقيم المجتمع الدينية المنبثقة عن الشريعة الإسلامية السمحاء، وتقديم الدعم الشامل للمصابين بالفيروس وأسرهم، وتوفير الرعاية الصحية الشاملة والمضادات الفيروسية للجميع وبدون تمييز وبشكل مجاني.

وفيما يتعلق بالقوانين والتشريعات، فتعكف اللجنة الوطنية على العمل مع الجهات القانونية في الدولة من أجل دعم حقوق المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية وإدراج ذلك في قوانين الدولة. وسوف تكون هذه الوثيقة القانونية هي الأولى من نوعها في المنطقة العربية، وسوف نسعى لأن تكون وثيقة إقليمية تدعم حقوق المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية في المنطقة العربية.

لقد أطلع وفد بلادي على تقرير الأمين العام (A/63/812)، ونود في هذا الإطار أن نثني على الجهود التي بُذلت في إعداد التقرير. ونود في هذا الصدد أن نشاطر الجميع جانبا هاما ألا وهو أهمية الأخذ بعين الاعتبار عدم وجود قالب واحد يمكن أن تتبعه جميع الدول في إطار تنفيذ

التزامات إعلان الالتزام والإعلان السياسي بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. فالاختلافات الدينية والثقافية تحتم وجود خطط واستراتيجيات مختلفة لمواجهة هذا المرض. وفي دولة قطر أعدت اللجنة الوطنية العديد من البرامج والمشاريع كبرنامج بناء القدرات الوطنية، وقد نفذت عدة أنشطة وقائية بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي شملت دورة تدريبية للعاملين مع الشباب بمن فيهم القادة الدينيون. وقد ثبتت فعالية التدريب الديني والثقافي في العديد من الدول، ونحن نحث برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز على مواصلة التعاون مع الدول في إطار تطوير هذه النوعية من البرامج بشكل يتفق مع احتياجات المجتمعات المحلية وقيمها الدينية والثقافية.

إننا أمام تحديات كبيرة تتطلب مضاعفة الجهود المبذولة على مستوى الحكومات ومنظومة الأمم المتحدة ومنظمات المجتمع المدني ووسائل الإعلام والقيادات الدينية والمانحين وشركات الأدوية لسد الهوة الكبيرة بين ما تم إنجازه في أرض الواقع وبين الأهداف المرجوة لعام ٢٠١٠.

السيد لاكروا (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): في البداية، أود أن أعرب عن تأييد فرنسا للبيان الذي أدلى به الممثل الدائم للجمهورية التشيكية بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي هذا الصباح. كما أود أن أعرب عن امتنان فرنسا للأمين العام على المستوى الرفيع جدا لتقريره عن تنفيذ الالتزام بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) (A/63/812).

ونعتقد أن هذا الاجتماع السنوي ضروري لتقييم الجهود المبذولة في مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ولإبقاء اهتمام المجتمع الدولي منصبا على المسألة. ورصد الوباء ومتابعة تطوره أمر ضروري. ويظهر تقرير الأمين العام مدى اختلاف ذلك التطور باختلاف البلدان والمناطق. ومعرفة الحالة الوبائية على الصعيد الوطني أمر لا غنى عنه لتنفيذ الاستراتيجيات الوطنية السليمة لمكافحة الفيروس/الإيدز.

لقد قيمنا العام الماضي التقدم الكبير الذي أحرز منذ عام ٢٠٠١ بتوفير العلاج بالعقاقير المضادة للفيروسات العكوسة لقرابة ثلاثة ملايين مريض. ويمكننا هذا العام أن نرحب مرة أخرى بالتقدم الإضافي الذي أحرز في توفير العلاج بالعقاقير المضادة للفيروسات العكوسة وفي حصول النساء على خدمات الوقاية من انتقال المرض من الأم إلى الطفل، وذلك في جملة أمور أخرى. وهذا التقدم يبعث على التشجيع ويدل على فعالية الإجراءات التي اتخذها مختلف الشركاء المنخرطين في مكافحة هذا الوباء. وفي هذا السياق، أود أن أشدد على الدور الحيوي الذي يضطلع به الصندوق العالمي والمرفق الدولي لشراء الأدوية فيما يتعلق بكفالة الحصول على العلاج.

وعلى الرغم من كل هذا التقدم، يجب أن نقر بأننا لا يزال يتعين علينا قطع شوط طويل صوب تحقيق هدف كفالة حصول الجميع على خدمات الوقاية والعلاج والرعاية والدعم بحلول عام ٢٠١٠. وهنا، تود فرنسا أن تجدد التزامها بتحقيق ذلك الهدف، الذي أثرناه في سياق اجتماعات مجموعة الدول الثماني.

وعلاوة على ذلك الهدف المحدد، تسهم مكافحة الإيدز في تنفيذ الأهداف الإنمائية الأخرى للألفية. ويشكل هذا الوباء، فعلا، أحد أكبر العراقيل أمام تحقيق التنمية الاقتصادية والبشرية في أفريقيا. فلا يزال هناك عدد هائل من المرضى الذين لا يحصلون على العلاج، ولا يستفيد سوى ٣٣ في المائة من النساء المصابات بفيروس نقص المناعة البشرية من الخدمات الرامية إلى الحيلولة دون انتقال العدوى

من الأم إلى الطفل. وهذا أمر غير مقبول. فنحن نعلم اليوم، أن التقدم العلمي مكّن من منع هذا الانتقال. وترحب فرنسا بالمبادرة التي اتخذها المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) للقضاء على الانتقال بحلول عام ٢٠١٥.

ويجب على المجتمع الدولي ألا يَكل من بذل الجهود. وعلى الرغم من الأزمة الاقتصادية والمالية، ستكفل فرنسا الوفاء بالتزاماتها المالية الدولية فيما يتعلق بمكافحة الفيروس/الإيدز، وسنظل في طليعة المشاركين في تلك المعركة. ويجب ألا تقلل ضرورة الحصول على العلاج من أهمية توفير خدمات الوقاية لجميع الفئات. ولكل فئة مميزاتها الخاصة، سواء تعلق الأمر بالشابات أو النساء أو المهاجرين أو متعاطي المخدرات عن طريق الحقن أو الأقليات الجنسية، حتى لا نذكر سوى الفئات الرئيسية.

غير أن مكافحة الفيروس/الإيدز ليست مسألة تتعلق بالتمويل فحسب، بل بالنهج أيضا. وحتى الآن، اقتصرنا على الاستجابة للأزمة. واليوم، ينبغي أن نعزز تلك الاستجابة بسياسة أطول أجلا. وفي هذا السياق، يود وفد بلدي أن يشدد بصورة خاصة على نقطتين.

أولا، سترتهن هذه السياسة في المقام الأول بتعزيز الأنظمة الصحية. وبالتالي، أيدت فرنسا إدراج مسألة تعزيز الأنظمة الصحية في البرامج التي يمولها الصندوق العالمي، حتى تكمل جهود منظمة الصحة العالمية في هذا الميدان. ولا بد من تدريب الموظفين والإبقاء عليهم، مع بذل الجهود لتعزيز قدرة الدول في مجال الصحة، بغية الاستفادة من الجهود الدولية لمكافحة الفيروس/الإيدز، ومن أجل الصحة على نحو عام. وعلاوة على ذلك، فإن أنشطة مكافحة الفيروس/الإيدز وما يرتبط به من أمراض يجب ألا تتم بمعزل عن غيرها، بما أن هذه الجهود يمكنها أيضا أن تسهم في مكافحة أمراض أخرى. المسألة هي مسألة توفير الرعاية للجميع بصورة متساوية.

ثانيا، ترتهن هذه السياسة باتخاذ إجراءات تروم تغيير العقليات من خلال مكافحة التمييز، وإيلاء مزيد من الاهتمام بالفئات الضعيفة والمهمشة، بمن فيها النساء والمهاجرون والأقليات الجنسية ومتعاطو المخدرات عن طريق الحقن، وبتنفيذ سياسات وقائية لتفادي الممارسات المنطوية على المخاطر. ونرحب بالعمل الذي قام به برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) في هذا السياق.

كما نرحب بعمل الفريق الدولي العامل المعني بقيود السفر المرتبطة بفيروس نقص المناعة البشرية، ونجدد التأكيد على ضرورة مكافحة جميع أشكال التمييز أو الوصم ضد الأشخاص المصابين بالفيروس أو القيود المفروضة على حرية تنقلهم وإقامتهم.

ونرحب كذلك بإدراج موضوع توفير الوقاية لمتعاطي المخدرات عن طريق الحقن في جدول أعمال الاجتماع المقبل للمجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز). وينبغي للبرنامج الآن أن يتخذ المبادرات وأن يضع المبادئ التوجيهية في مختلف هذه المجالات. غير أن الدول ذاتها تتحمل المسؤولية عن اتخاذ جميع التدابير المفيدة لتفادي تفشي الوباء. ويشكل وضع برامج محددة موجهة للفئات الضعيفة، وتروم مكافحة تعرض الأشخاص المصابين بالفيروس/الإيدز لأي شكل من أشكال الوصم، جزءا لا يتجزأ من هذه المبادرات.

وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، وجهت فرنسا نداء في الأمم المتحدة لإلغاء تجريم المثلية الجنسية على الصعيد

العالمي. وحظي هذا الإعلان بدعم ٥٧ بلدا، ونرحب بإعراب الولايات المتحدة مؤخرا عن دعمها له أيضا. واليوم، نجدد توجيه ذلك النداء إلى جميع البلدان التي لم توقع بعد على الإعلان.

في الختام أود أن أضيف أننا جميعا معنيون بمكافحة الفيروس/الإيدز، بمن فينا على نحو خاص المرضى. وهكذا، تود فرنسا أن ترحب مرة أخرى بالدور المركزي الذي اضطلع به المجتمع المدني وغيره من المنظمات في هذا المجال. فلولاهم، لما كانت تعبئة المجتمع الدولي بشأن هذه المسألة قوية مثلما هي الآن.

السيد باريغا (ليختنشتاين) (تكلم بالإنكليزية): نود أن نشكر الأمين العام على تقريره (A/63/812)، الذي يقدم معلومات مستكملة مفيدة بشأن مستجدات الاستجابة للفيروس/الإيدز على الصعيد العالمي. وبعد انقضاء عام على اجتماع الجمعية العامة الرفيع المستوى المتعلق بالتقدم المحرز في تنفيذ إعلان الالتزام بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز لعام ٢٠٠١ والإعلان السياسي بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز لعام ٢٠٠٦، لا تزال مكافحة الفيروس/الإيدز من بين الأولويات القصوى للمجتمع الدولي. وعلى مدى أكثر من ٢٥ سنة، تسبب الفيروس/الإيدز بمعاناة كبيرة في جميع أنحاء العالم، وأحدث آثارا مدمرة على التنمية وحقوق الإنسان. ويشكل إعلان الالتزام أهم أداة لدينا لمكافحة آفة الفيروس/الإيدز، سواء على الصعيد الوطني أو في جهودنا المتعددة الأطراف. والواقع أن مكافحة الفيروس/الإيدز من بين المجالات التي أثبتت فيها الأمم المتحدة أنها الأكثر فعالية وأنها لا غنى عنها. وسيكون لنجاحنا أثر قوي على ما نحرزه من تقدم في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

وبعد انقضاء تسع سنوات على اعتماد الإعلان، ما زال نهجه الشمولي وجيها أكثر من أي وقت مضى. وأقررنا حينئذ بأن الفيروس/الإيدز ظاهرة معقدة ينبغي أن نعالجها بجميع جوانبها لكي نحقق النجاح. ويرجع الفضل في النجاح بقدر كبير مما أُحرز من تقدم في السنوات الأخيرة إلى اتباع سياسات صحية وإنمائية مناسبة وتحسين التمويل.

غير أن ذلك التقدم وانعدامه في مجالات محددة جَعَلانا ندرك على نحو أوضح أن مكافحة الفيروس/الإيدز أمر لا بد منه من حيث حقوق الإنسان، مثلما هي مسألة تتعلق بالصحة والتنمية. ويفرض التمييز المباشر وغير المباشر ضد الأشخاص المصابين بالفيروس والسكان الأكثر عرضة للإصابة به تحديات خطيرة أمام تنفيذ الإعلان وتحقيق الهدف ٦ من الأهداف الإنمائية للألفية. ونشاطر الأمين العام قلقه إزاء قيود السفر المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية، والتجريم الواسع النطاق بصورة لا داعي لها لنقل الفيروس، والقوانين التمييزية التي تعرقل حصول الفئات الأكثر عرضة للخطر على الخدمات الصحية. ولن تكون الاستجابة للفيروس/الإيدز فعالة بدون أن نفهم فهما كاملا العوامل الاجتماعية والهيكلية المُحدِدة لخطر التعرض للإصابة بالفيروس. ونتيجة لذلك، يجب أن نتناول على نحو كامل بُعد الوباء من حيث حقوق الإنسان، بما في ذلك أوجه عدم المساواة بين الجنسين والتهميش الاجتماعي والوصم والتمييز.

ولئن كان المجتمع الدولي قد خصص وسائل مالية تكاد تكون غير مسبوقة لمكافحة الفيروس/الإيدز، فإن هدف وقف انتشاره وعكس مساره بحلول عام ٢٠١٥ يظل تحديا جسيما. ولا تزال وتيرة التقدم في توسيع نطاق الحصول على الخدمات الأساسية دون مستوى تفشي الفيروس ذاته.

وهكذا، يجب ألا نَكِّل من بذل الجهود وزيادة تركيزنا على مجال الوقاية. وللنجاح في كفالة الوقاية في

البلدان المنخفضة الدخل والمرتفعة الدخل على حد سواء، ينبغي أن نُحسن الدراية بالفيروس/الإيدز وبخطر الإصابة به. وتشكل الوقاية من الفيروس اللبنة الأساس لنجاحنا على الأجل الطويل. ويمكن أن نُحسن فعاليتها بصورة كبيرة باتباع نهج متكامل مع البرامج القائمة المتعلقة بداء السل وصحة الأم والطفل والصحة الجنسية والإنجابية.

وتشكل الأزمة المالية والاقتصادية تهديدا إضافيا لتنفيذ إعلان الالتزام وهدف توفير العلاج من الفيروس/الإيدز، لجميع من يحتاجون إليه بحلول عام ٢٠١٠. وما فتئت ليختنشتاين ملتزمة بذلك الهدف. ونتفق مع بيان الأمين العام في أن التصدي لفيروس نقص المناعة البشرية يشكل استثمارا عالميا سليما. ولذلك، تواصل ليختنشتاين زيادة الموارد المستثمرة لذلك الغرض، على المستويين المحلي والدولي على حد سواء.

ومساهمتنا في مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز على المستوى العالمي تتجاوز مساهمتنا في الميزانية العادية للأمم المتحدة. وفي إطار أسرة الأمم المتحدة، نساهم حاليا في برامج يديرها اليونيسيف وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وذلك إضافة إلى مشاركتنا في تمويل الصندوق العالمي. ونحن ملتزمون بمواصلة مساهمتنا المالية في المستقبل، ونأمل أن تلتزم الدول الأخرى أيضا بتعهداتها وتوسعها في المستقبل.

السيد ليو تسن من (الصين) (تكلم بالصينية): لقد قرأ الوفد الصيني بعناية التقرير (A/63/812) الذي قدمه الأمين العام بموجب هذا البند. ونحن نقدر بالغ التقدير الجهد الذي بذلته الأمم المتحدة في تعزيز العمل العالمي المشترك لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

إن الحكومة الصينية، التي جعلت مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز أولوية قصوى، قد أدرجت تلك المسألة في برنامج عملها باعتبارها مسألة استراتيجية تؤثر على التنمية الاقتصادية والاستقرار الاجتماعي وأمن الدولة ومصير أمتنا. لقد وضعنا الصيغة الأولية لآلية لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز تتصدى لحالة الصين تحديدا، وحققنا تقدما ملحوظا في مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. ووضعت الصين ونفذت سياسة ''أربع خدمات مجانية وعناية واحدة''، وتعني تقديم خدمات تحليل الدم الطوعي بالمجان، وتوفير العلاج بمضادات فيروسات النسخ العكسي لمرضى الإيدز المحتاجين في الحضر والريف مجانا، وتوفير المشورة الطبية والعلاج بالمجان للنساء الحوامل المصابات بالإيدز وأطفالهن، وتوفير التعليم المجاني للأيتام بسبب الإيدز، وتوفير الرعاية الحكومية لمرضى الإيدز الذين يعيشون في فقر. ويهدف كل ذلك إلى تحقيق حصول الجميع على خدمات الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية والعلاج والرعاية والدعم.

لقد كثفنا ووسعنا مكافحتنا الشاملة والمتكاملة لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بغية خفض معدل الإصابات الجديدة. وعززنا التبادل والتعاون الدوليين في ذلك الصدد وعملنا لكفالة أن تتفق جهود مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز مع القانون والأساليب العلمية. وستواصل الصين الوفاء بنشاط بالتزاماتها الدولية، ومساعدة البلدان النامية الأخرى في مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز من خلال توفير المساعدات والدعم التكنولوجي، وستواصل القيام بدور نشط في التعاون عبر الوطني وعبر الإقليمي لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

والصين، شأنها شأن كثير من البلدان النامية الأخرى، تواجه مشاكل تفاوت التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بين المناطق المختلفة ونصيب الفرد المحدود جدا من الموارد لغرض مكافحة فيروس نقص المناعة

البشرية/الإيدز. وتقل المدخلات في هذا السياق بشدة عن تلبية الاحتياجات الفعلية. ولذلك، نأمل أن تتخذ مؤسسات الأمم المتحدة المزيد من الإجراءات لدعم البلدان النامية في جهودها لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وأود أن أشدد على النقطتين التاليتين في ما يتعلق بعمل هيئات الأمم المتحدة ذات الصلة في المستقبل.

أولا، يجب أن تواصل زيادة الدعم المالي والتقني. وفي إطار سعي الصين لتنفيذ هدف تعميم الوصول إلى سبل الوقاية والعلاج والرعاية والدعم، واجهت البنية الأساسية الصحية والقدرة على تقديم الخدمات في البلد تحديات جسام. ونأمل أن توفر هيئات الأمم المتحدة المزيد من الدعم المالي والتقني لمساعدة الصين في مواجهة المصاعب العملية في مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، مثل التكلفة المرتفعة للعلاج بمضادات فيروسات النسخ العكسي ونقص الأدوية.

ثانيا، يجب تعزيز التنسيق بين المنظمات الدولية. وبغية ضمان التخصيص الفعال للموارد والتنفيذ المنظم للمشاريع، نأمل أن تستغل كل من مؤسسات الأمم المتحدة ميزاتها وتأثيرها للاضطلاع بدور تنسيقي أفضل بين المنظمات الدولية المختلفة وتيسير تكامل مشاريع مختلف المنظمات الدولية داخل بلد متلق ما. وفي إطار مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، نأمل أن يعزز برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز التنسيق والتعاون مع المنظمات الدولية العاملة من أجل مكافحة المخدرات والقضاء على الفقر. ونأمل أيضا أن يركز موارده على المجالات ذات الأولوية.

إن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز عدو مشترك للبشرية. وقهره هو هدفنا المشترك. نحن مستعدون للعمل مع المجتمع الدولي لاستكشاف ودراسة الاستراتيجيات والتدابير لمكافحة الفيروس/الإيدز، وننفذ بفعالية إعلان الالتزام بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز لكي نساهم في الجهد العالمي للحد من المرض بفعالية.

السيد قرمان (تركيا) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد تركيا البيان الذي أدلى به الممثل الدائم للجمهورية التشيكية باسم الاتحاد الأوروبي. ولذلك، سأتوخى الإيجاز، وأتطرق إلى نقاط إضافية قليلة من منظوري الوطني.

كان الاجتماع الرفيع المستوى الذي عقده الأمين العام في ١٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٨ حدثا تاريخيا من حيث الجهود العالمية لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. لقد منحنا ذلك الاجتماع فرصة لتقييم التقدم المحرز في الاستجابات لهذا الوباء الذي لم يسبق له مثيل. واليوم، لدينا فرصة أخرى لتقييم التقدم المحرز والتحديات المتبقية في الوفاء بالأهداف المنصوص عليها في إعلان الالتزام بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز الصادر في عام ٢٠٠١ والالتزامات التي أعيد التأكيد عليها في الإعلان السياسي بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز الصادر في عام ٢٠٠٦.

وفي هذا السياق، نود أن نشكر الأمين العام على تقريره (A/63/812)، الذي يوفر معلومات مستكملة دقيقة عن التقدم المحرز في مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ويقدم توصيات لتحقيق هدف عام ٢٠١٠ الذي تعهدت به الدول الأعضاء.

إن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ليس مشكلة صحية فحسب، بل إنه مسألة تتعلق بالأمن البشري. ولذلك، فإن مكافحة الوباء هي إلى حد كبير جزء من الجهود العالمية لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وبالتالي دحر الفقر، وكفالة المساواة بين الجنسين، ومنع التمييز وضمان تمتع الجميع بحقوق الإنسان.

ووفقا لأرقام وزارة الصحة التركية، وصل عدد حالات الإصابة بالفيروس في بلدي إلى ٣٧٠ ٣ حالة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨. ورغم أن عدد الحالات صغير نسبيا، إلا أنه في ازدياد. نحن قلقون إزاء احتمال أن تزيد العوامل التالية من الإسهام في تلك الزيادة: صغر سن سكان تركيا، الافتقار العام إلى الوعي بالأمراض المنقولة عن طريق الاتصال الجنسي، وزيادة تعاطي المخدرات عن طريق الحقن، وتدفق المشتغلين بالجنس على أساس تجاري وارتفاع عدد الرجال الأتراك العاملين في الخارج، ولذلك علينا توخي الحذر.

لا توجد مشكلة كبيرة في تركيا في ما يتعلق بتشخيص وعلاج مرض فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وفي عام ١٩٨٥، تم وضع نظام إبلاغ شامل، بما فيه نظام ترميز لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. ونطبق مجموعة مهمة من الإجراءات الوقائية. ونقدم خدمات اختبارات الفيروس والعلاج بمضادات فيروسات النسخ العكسي بالمجان. وأصبح من الإلزامي إجراء تحليل المصول للمتبرعين بالدم والأنسجة والأعضاء، والمشتغلين بالجنس والمرضى الذين يخضعون لعمليات جراحية كبرى.

وفي عام ١٩٩٦، أنشئت اللجنة الوطنية للإيدز لتولي القيام بأنشطة على مستوى البلد. وتواصل اللجنة استعراض التقدم المحرز في ذلك المجال بمشاركة ٣٥ ممثلا عن مؤسسات الدولة، والجامعات، والمنظمات غير الحكومية ومنظومة الأمم المتحدة.

وعلى الرغم من التقدم، لا تزال توجد أيضا تحديات مثل عدم كفاية الخدمات الوقائية للفئات الضعيفة وتزايد عدد المشتغلين بالجنس غير المسجلين ومتعاطي المخدرات عن طريق الحقن وارتفاع تكاليف العلاج.

غير أن توفير الخدمات الوقائية والعلاجية للجميع هدف قابل للتحقيق. والواقع أن الخطة الاستراتيجية الوطنية الحالية بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز تبين استراتيجياتنا الوطنية من عام ٢٠٠٧ إلى عام ٢٠١١ لتعزيز أنشطتنا في ميادين الوقاية والدعم والمشورة الطوعية والاختبارات والتشخيص والعلاج وإيجاد بيئة داعمة والرصد والتقييم والدعم الاجتماعي والتعاون بين مختلف القطاعات.

إن وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز يتطلب استجابة عالمية مستدامة. ويجب على المجتمع الدولي أن يفي بالتزاماته في مكافحة الوباء والوفاء بالهدف السادس من الأهداف الإنمائية للألفية. وإلى جانب جهودها الوطنية في مجابهة هذا التحدي العالمي، ما زالت تركيا ملتزمة بالإسهام في الجهود الدولية لمساعدة الفئات الضعيفة. وانطلاقا من ذلك الفهم وبوصف تركيا مانحا ناشئا في جهود التنمية الدولية، فإنها خصصت مساهمة قدرها ٣ ملايين دولار خلال الفترة ٢٠٠٨-٢٠١١ لمنظومة الأمم المتحدة لمكافحة الفيروس/الإيدز.

وسنستمر في العمل بالتعاون مع هيئات الأمم المتحدة ذات الصلة من أجل مساعدة البلدان الأقل حظا منا من منظور القدرة الاقتصادية وعبء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز على السواء.

السيد كينلان (أستراليا) (تكلم بالإنكليزية): بما أن هذه أول مناسبة تتاح لي فيها فرصة مخاطبة الجمعية العامة بصفتي الممثل الدائم الجديد لأستراليا، أود أن أشير إلى أنني أتطلع بشدة إلى العمل مع رئيس الجمعية وجميع زملائنا في السنوات المقبلة. لقد كنت دبلوماسيا شابا في بعثة أستراليا هنا في نيويورك في أوائل الثمانينيات من القرن الماضي عندما أدركنا جميعا لأول مرة أن الفيروس/الإيدز يمثل تهديدا مميتا. وقد ترك بصمة مميتة على هذه المدينة، نيويورك، كما فعل في

جميع الأماكن الأخرى. ويجب علينا ألا نسمح مطلقا للحرب ضده بأن تخمد.

إننا هنا لتتبع تقدمنا في الوفاء بالتزامنا المشترك بتوفير خدمات الوقاية والعلاج والرعاية والدعم فيما يتعلق بالفيروس/الإيدز للجميع. ويستند ذلك الالتزام، حسبما قال الأمين العام، إلى الحق الأساسي لجميع البشر في الدعم والخدمات والسلع التي تحميهم في حال الصحة وتوفر لهم الرعاية والعلاج عندما يمرضون. وهذا طرح مباشر وبسيط جدا لنا جميعا.

في المنطقة التي تقع فيها أستراليا، آسيا – المحيط الهادئ، نعرف أن معظم البلدان متخلفة كثيرا عن الجدول الزمني للوفاء بتوفير خدمات الوقاية والعلاج والرعاية والدعم للجميع بحلول عام ٢٠١٠، وأن من المستبعد أن تبلغ بلدان كثيرة أخرى الهدف السادس من الأهداف الإنمائية للألفية المتمثل في وقف انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بحلول عام ٢٠١٥. وتعاني منطقتنا من حوالي ٣٠٠ ١ عدوى جديدة يوميا. وبينما يقترب عام ٢٠١٠ سريعا، فإننا ندرك بصورة متزايدة أننا يتعين علينا تسريع التقدم لكي نقترب من الوفاء بتعهداتنا على أي نحو.

وفي زمن الكساد العالمي الذي نواجهه الآن، تجد حكومات كثيرة نفسها، بالطبع، تحت ضغوط لتقليص الخدمات وقد يجبر انخفاض دخل الأسر الناس على ركوب المزيد من المخاطر. لذلك فإننا نحتاج الآن إلى التصرف بذكاء في تحديد الإجراءات المهمة التي تعظم الاستفادة من الموارد المتاحة لدينا وتضمن فعالية الجهود التي نبذلها والتي يجب علينا أن نواصل بذلها.

لقد دشنت أستراليا هذا العام استراتيجية جديدة لمساعدات التنمية لمكافحة الفيروس/الإيدز، نسميها ”تكثيف الاستجابة: وقف انتشار فيروس نقص المناعة البشرية“. والهدف من الاستراتيجية هو بذل مجهود كبير ومتواصل لمساعدة البلدان الشريكة لنا في بلوغ هدف توفير خدمات الوقاية والعلاج والرعاية والدعم للجميع، وهو الهدف السادس من الأهداف الإنمائية للألفية.

السؤال الرئيسي بالنسبة لأستراليا سؤال بسيط جدا. إنه، مرة أخرى، سؤال مباشر جدا: كيف يمكننا مساعدة شركائنا على تحسين أدائهم؟ واستنادا إلى خبرتنا الدولية والمعلومات التي يوفرها برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وكذلك تقرير اللجنة المعنية بالإيدز في آسيا، فقد خلصنا إلى أن أحد الإجراءات الرئيسية التي يمكننا دعمها لتسريع الاستجابة يتمثل في تكثيف الوقاية من الفيروس، وبخاصة بين الفئات الضعيفة التي تواجه مخاطر أكبر. إن توفير خدمات شاملة أمر في غاية الأهمية ولكن، كما أوضح الأمين العام، يتعين علينا أيضا إزالة العقبات أمام توفير خدمات الوقاية والعلاج والرعاية والدعم للجميع، تلك العقبات غير الملموسة أمام توفير الوقاية والرعاية والعلاج التي خلقتها القوانين والسياسات التي تنطوي على الوصم بالعار.

وتعطي استراتيجيتنا الجديدة بشأن الفيروس/الإيدز الأولوية لاستعراض الأطر القانونية وأطر السياسات العامة وتحسينها. وتشمل هذه الاستراتيجية الدعم المقدم لتنفيذ السياسات والقوانين عبر تعليم موظفي إنفاذ القانون ومقدمي الخدمات وتدريبهم. ومن المهم تماما، كما نعرف، القضاء على التمييز ضد من يعيشون وهم مصابون بالفيروس/الإيدز وضد الأشخاص الذين تزيد مخاطر إصابتهم، وذلك لضمان فعالية العلاج والرعاية فيما يتعلق بالفيروس/الإيدز.

وتقدر اللجنة المعنية بالإيدز في آسيا أنه بحلول عام ٢٠٢٠ ستصبح ممارسة الجنس بين الرجال أحد المصادر الرئيسية لحالات العدوى الجديدة بالفيروس/الإيدز في آسيا.

وإن حماية الأشخاص من التمييز على أساس ميلهم الجنسي تزيل مخاوفهم من الانتقام وتقضي على التصور الموجود لديهم بأنهم في حاجة إلى السرية وتزيد من احتمالات سعيهم إلى الحصول على الخدمات الصحية.

كما يتم غالبا تجريم الاشتغال بالجنس ويوصم المشتغلون به بالعار بشدة في الكثير جدا من المجتمعات. وذلك يجعل ذلك المشتغلين بالجنس يعزفون عن الحصول على خدمات الرعاية الصحية أو الإبلاغ عن العنف أو إساءة المعاملة، وهو ما يزيد بالطبع من صعوبة ممارسة الجنس بطريقة آمنة.

وأستراليا تساعد البلدان الشريكة لنا بالفعل في تنقيح الأطر القانونية وأطر السياسات من خلال ما نسميه البرنامج الإقليمي لآسيا المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. ويهدف البرنامج إلى الحد من انتشار الفيروس/الإيدز المرتبط بتعاطي المخدرات ويعزز السياسات والقوانين والخدمات التي تمكِّن متعاطي المخدرات من حماية أنفسهم من الفيروس/الإيدز، كما يرمي إلى علاجهم من تعاطيهم للمخدرات وإعادة تأهيلهم. ويوصي البرنامج بتطبيق سياسات تجمع بين الأمن العام والصحة العامة والمجتمع المدني للحد من الضرر المرتبط بتعاطي المخدرات وكذلك المضايقة والتمييز ضد متعاطي المخدرات.

وقد توصلت الأبحاث في بابوا غينيا الجديدة، جارة أستراليا، وفي أماكن أخرى، إلى أن النساء اللاتي يتعرضن لعنف جسدي وجنسي تزيد معدلات الإصابة بالفيروس بينهن. وبالتأكيد، تتعرض النساء المصابات بالفيروس لأعمال انتقام عنيفة في الغالب عندما يبلّغن شركاءهن بإصابتهن بالفيروس. وتعمل أستراليا مع بابوا غينيا الجديدة على تطبيق ما نسميه سياسة جنسانية وطنية بشأن فيروس نقص المناعة البشرية. وتتعامل هذه السياسة مع عدم المساواة بين الجنسين والعنف اللذين يجعلان النساء والفتيات، وهن أقل قدرة بكثير من الرجال على حماية أنفسهن، أكثر عرضة للإصابة بالفيروس/الإيدز.

وتعرف أستراليا من تجربتنا المحلية مع الفيروس/الإيدز مدى أهمية السياسات والقوانين. وسياسة الشراكة مع الجماعات الأكثر تأثرا بالفيروس/الإيدز عامل أساسي تماما في نجاحنا في أستراليا في عكس اتجاه الوباء في الثمانينيات والتسعينيات من القرن العشرين. وتشمل هذه الجماعات المصابين بالفيروس ومتعاطي المخدرات والرجال الذين يمارسون الجنس مع الرجال والمشتغلين بالجنس. والمفتاح كان الشراكة، بالعمل مع الحكومة والموظفين والباحثين في القطاع الصحي، وهو ما كفل نجاح جهودنا في مجال الصحة العامة.

ختاما، يسعدني أن أقول إن أستراليا لن تتوانى في إسهامها في التصدي العالمي للفيروس/الإيدز. وعندما يحين الوقت المستهدف للأهداف الإنمائية للألفية في عام ٢٠١٥، سنكون قد زدنا إجمالي المعونة الإنمائية إلى ٠,٥ في المائة من الدخل الوطني الإجمالي. وسنساهم هذا العام بمبلغ ١٦٠ مليون دولار أسترالي في الجهود الدولية للتصدي للفيروس/الإيدز، بما في ذلك التمويل الأساسي لوكالات الأمم المتحدة العاملة بشأن الفيروس/الإيدز ومضاعفة تمويلنا لبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وتشكل هذه المساهمة جزءا من برنامج أكبر بكثير لتقديم المساعدة يستمر عدة سنوات.

هدفنا واضح. إنه مساعدة البلدان في الوفاء بهدفنا المشترك في توفير الصحة والتنمية للجميع، بما في ذلك، وبصفة خاصة، أكثر أعضاء المجتمعات تهميشا وضعفا، وهم من يتم دفعهم إلى خوض مخاطر غير ضرورية تهدد صحتهم، وفي كثير من الأحيان، حياتهم. وهذا التزام ستستمر أستراليا

في التقيد به بصورة جدية جدا. وفي حقيقة الأمر، يجب علينا جميعا الاستمرار في القيام بذلك.

السيدة بيثيل (جزر البهاما) (تكلمت بالإنكليزية): باسم حكومة جزر البهاما، يشرفني أن أدلي بهذا البيان بشأن البند ٤١ من جدول الأعمال. وأؤكد مجددا على ثبات التزام حكومة بلدي بإعلان الالتزام بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) لعام ٢٠٠١ وبالإعلان السياسي بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز لعام ٢٠٠٦.

وأشكر الأمين العام على تقريره (A/63/812)، الذي يحدد التطورات التي حصلت في التصدي للإيدز ومجموعة من التوصيات بشأن الإجراءات الرئيسية اللازمة للتعجيل بإحراز التقدم ولتجديد التزامنا نحو الهدف المتمثل في حصول الجميع على خدمات الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية والعلاج والرعاية والدعم.

وباسم حكومة بلدي، أعرب أيضا عن التحايا وأطيب التمنيات للسيد ميشل سيديبيه، المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وأؤكد له على دعم جزر البهاما وتعاونها.

وقبل عام، التقينا هنا في اجتماع رفيع المستوى لتقييم التقدم المحرز في التصدي للوباء العالمي المتمثل في فيروس نقص المناعة البشرية. وأحطنا علما ببعض الإنجازات الرئيسية، مثل زيادة نسبة ٤٧ في المائة في عام ٢٠٠٧ في الحصول على الأدوية والعلاج المضاد للفيروسات العكوسة، فضلا عن زيادة بنسبة ١٨ في المائة في الحصول على الخدمات المقدمة للحوامل المصابات بفيروس نقص المناعة البشرية بغية منع انتقال الفيروس من الأم إلى الطفل. كما شهدنا انخفاضا في انتشار الفيروس فيما بين الشابات الحوامل في العديد من البلدان الواقعة في المناطق التي ترتفع فيها نسبة الانتشار. وفي الواقع، أسفر التصدي العالمي للإيدز عن إحراز بعض النتائج الإيجابية واضطلع بدور رئيسي في كفالة تحسين الرعاية الصحية والخدمات المقدمة للملايين من الأشخاص، وخاصة في البلدان المنخفضة ذات الدخل المنخفض والمتوسط. ومع ذلك، ما زال وضع الوباء مروعا، مع ما يقدر حاليا بإصابة ٣٣ مليون شخص بفيروس نقص المناعة البشرية، ونصفهم من النساء، وما يقدر بوقوع خمس إصابات جديدة كل دقيقة، منها ثلاث إصابات بين الأطفال والشباب.

إن معدل الإصابات الجديدة يتجاوز نمو برامج العلاج. وبالنسبة لجزر البهاما، هذا أمر بالغ الأهمية، إذ ما زلنا نشهد ازدياد الإصابات الجديدة فيما بين الشابات في الفئة العمرية ١٥-٢٥ عاما. وتعرض هذه الفئة للخطر أمر ينذر يدعو إلى القلق. وهو يبين لنا أننا نقصر عن الوفاء بالتزامنا نحو الوقاية من فيروس نص المناعة البشرية، وخاصة بالنسبة للنساء والفتيات. ويجب أن نقوم بالمزيد من العمل لمكافحة أوجه التفاوت بين الجنسين، الذي يزيد من ضعف النساء والفتيات أمام فيروس نقص المناعة البشرية، وأن نوفر أيضا المزيد من إمكانية الحصول على خدمات الوقاية. وتلك الجهود بالغة الأهمية للمحافظة على استجابة طويلة الأجل وهي تشدد على الحاجة إلى تجديد الالتزام المالي والسياسي واستمراره.

ومن الواضح أن جهود الوفاء بالتزاماتنا تعاق بشكل حاد من جراء الأزمة الاقتصادية العالمية الحالية التي أشارت إليها العديد من الوفود اليوم. ويمكننا جميعا أن نتفق على أن جدول أعمال التنمية الاجتماعية في العالم معرض للخطر لأن الأزمة الحالية تمثل تحديا خطيرا لنا جميعا. وفي هذه المرحلة، يشيد وفدي بعقد الأمين العام بالأمس منتدى بشأن تعزيز الصحة العالمية في مواجهة الأزمات. ونحن نشيد بجهود الأمم المتحدة لزيادة الوعي بآثار الأزمة الحالية على جميع أطياف

الصحة العالمية. وفي أغلب الأحيان، نسمع عن أشخاص يتعين عليهم أن يتخذوا خيارات صعبة بين أن يدفعوا ثمن الدواء أو يوفروا الغذاء. وهذا ليس خيارا ينبغي أن يضطر المرء لاتخاذه على حساب صحته. وتلبية الاحتياجات الصحية العالمية بطريقة منسقة وشاملة أمر بالغ الأهمية للتنمية المستدامة.

إن البلدان الصغيرة النامية مثل جزر البهاما مواجهة باستمرار بتحديات تمثلها الأزمة. وفرضت حالات العجز في الميزانية التي حصلت مؤخرا وانخفاض الإيرادات قيودا حادة على جدول أعمالنا الإنمائي الوطني. ومع ذلك، نحن نبذل قصارى جهدنا للوفاء بالتزامنا نحو مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وما زلنا نشهد إحراز تقدم كبير في تصدينا للوباء، وخاصة في مجال منع انتقال الفيروس من الأم إلى الطفل.

واعترافا منا بضرورة المكافحة الفعالة للتمييز وبضرورة إزالة نقص الإبلاغ من جانب الرجال الذين يمارسون الجنس مع الرجال، قمنا بتوسيع أنشطة التوعية لتشمل ذلك المجتمع، الذي ظل من الصعب، تاريخا، الوصول إليه. وإضافة إلى ذلك، أجرينا تنقيحا لسياساتنا وتصدينا البرنامجي لمعالجة حالات وطنية محددة، مما أسفر عن لامركزية الرعاية الشاملة المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وتنفيذ نظام للمعلومات عن الصحة العامة بغية تعزيز تقديم الرعاية الأولية الشاملة ، ورصد مستوى الرعاية وتوفير المعلومات من أجل التخطيط واتخاذ القرار.

وتسترشد استجابة جزر البهاما بالخطة الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الإيدز للفترة ٢٠٠٧-٢٠١٥، التي تم استكمالها مؤخرا وهي تتمسك بشكل وثيق بمبدأ برنامج الأمم المتحدة المشترك المشمول برعاية متعددة والمعني بفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز المتمثل في ''العناصر الثلاثة''. وظللنا نتسم بالفعالية في تخطيطنا وبرمجتنا واستخدام الأموال، بمساعدة الشراكات المتعددة أصحاب المصلحة، بما في ذلك الوكالات الحكومية والمنظمات المجتمعية والدينية، وبرنامج الأمم المتحدة المشترك والمعني بفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز، ومؤسسة مكافحة الإيدز، ومنظمة الصحة للبلدان الأمريكية، ومؤسسة كلينتون. وباسم حكومة بلدي، أعرب عن شكري الصادق وتقديري على الدعم والمساعدة التي تقدمها هذه المنظمات.

وكدليل آخر على التزام حكومة جزر البهاما نحو مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز على النحو الوارد في تقريرها الوطني الصادر في عام ٢٠٠٨ عن التقدم المحرز نحو إعلان الالتزام الصادر في دورة الجمعية العامة الاستثنائية بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز لعام ٢٠٠١، تنفق الحكومة ٢,٥ ملايين دولار تقريبا سنويا على الإمدادات المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز من خلال الاعتمادات المخصصة في ميزانية المركز الوطني لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وهذا المبلغ لا يشمل الأموال التي تنفق من خلال إدارة الصحة العامة أو هيئة المستشفيات العامة، وهما إدارتان رئيسيتان في وزارة الصحة لتقديم الرعاية للأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز.

وخلال مناقشة ميزانية ٢٠٠٩-٢٠١٠، وهي معقودة حاليا في برلمان جزر البهاما، زادت الحكومة اعتمادات إدارة الصحة العامة وهيئة المستشفيات العامة، لتبلغ إجمالي ٩ ملايين دولار، للإقلال من حدة أي آثار سلبية محتملة للأزمة على الرعاية الصحية لمواطني جزر البهاما.

كما أن جزر البهاما تشارك مشاركة كاملة في الإطار الاستراتيجي الإقليمي لمنطقة البحر الكاريبي بشأن

فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وهي ملتزمة بهذا الإطار، الذي يهدف إلى العمل بوصفه مرشدا لوضع فرادى الخطط الاستراتيجية الوطنية لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. والإطار الحالي هو الثاني من نوعه لمنطقة البحر الكاريبي وهو يبني على الإطار الأول، بينما يعالج أوجه الضعف التي حددت في عملية التقييم.

ولئن كنا قد خطونا خطوات هامة في تحسين نوعية الحياة للأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، فإننا نعترف بأنه ما زالت هناك فجوات مستمرة فيما يتعلق بالموارد البشرية والتمويل وتطوير البنية التحتية. ويجب أن يستمر إيلاء الاهتمام ذي الأولوية للرصد والتقييم. ويسرني أن أبلغ بأنه يجري وضع إطار قوي للرصد والتقييم في إطار المركز الوطني لفيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز. ونحن نعمل بفعالية على تعزيز القدرات في هذا المجال ونحن ملتزمون بسد الفجوات المحددة في تقريرنا الوطني لعام ٢٠٠٨. وبغية القيام بذلك العمل، علينا أن ننشئ آلية تمويل ابتكارية لاستمرار توسيع وتطوير البرامج المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وللتصدي للتحديات الإنمائية الأخرى، مثل التحديات المرتبطة بالفقر وانعدام الأمن الغذائي وتغير المناخ.

و يشكل التمويل المستدام تحديا كبيرا لجزر البهاما. وستتطلب الاستراتيجية الرامية إلى تحقيق مرامي وأهداف خطتنا الوطنية المعنية بالفيروس/الإيدز مزيدا من الأموال. ولا يمكن الاستمرار في عدم تلبية النداءات لزيادة الالتزامات المتعلقة بالتمويل المستدام. وكما أشار إلى ذلك الأمين العام في تقريره، فإن تحقيق الأهداف الوطنية المتمثلة في توفير الخدمات المتعلقة بالإيدز للجميع بحلول ٢٠١٠ سيتطلب نفقات سنوية تقدر بمبلغ ٢٥ بليون دولار. وعدم بلوغ ذلك الهدف أمر لا يمكننا أن نتحمله، وإلا فإن الملايين سيتعرضون للمعاناة.

وفي الختام، أود أن أكرر التصريح الذي أدلى به وزير الصحة في جزر البهاما في العام الماضي: ”ما من بلد يمكنه أن يكسب المعركة ضد الفيروس والإيدز بمفرده“. (A/62/PV.104، الصفحة ٢٤). ويجب أن نواصل المضي قدما بمشاركة ودعم جميع أصحاب المصلحة على نحو مستدام وواسع النطاق، مع البقاء على وعي تام بضرورة حماية حقوق الإنسان للمصابين بالفيروس، والمعرَّضين لخطر الإصابة به.

السيدة دنلوب (البرازيل) (تكلمت بالإنكليزية): يؤيد وفد بلدي البيان الذي أدلى به ممثل المكسيك بالنيابة عن مجموعة ريو.

بادئ ذي بدء، أود أن أذكّر بالقرار التاريخي الذي اتخذته الجمعية العامة عام ٢٠٠١، وهو وثيقة رائدة لأنه أقر بأن الاستراتيجية الفعالة لمكافحة الفيروس/الإيدز يجب أن تعتمد على توفير خدمات الوقاية والرعاية والعلاج. والأمور التي تبدو بديهية ولا جدال فيها الآن لم تكن كذلك حينئذ. وقد قطعنا شوطا طويلا. واليوم، يمكنني أن أؤكد مجددا التزام بلدي بمكافحة وباء الإيدز بأساليب شتى، بما في ذلك من خلال كفالة حصول الجميع على خدمات الوقاية والعلاج والرعاية والدعم. ولا يروم ذلك الالتزام الاستجابة للطلب على خدمات الصحة العامة فحسب، بل أيضا تعزيز وحماية حقوق الإنسان للأشخاص المصابين بالفيروس/الإيدز، بمن فيهم النساء والفتيات والشباب والمهاجرون وأفراد الفئات الضعيفة.

ويساورنا بالغ القلق إزاء فرض العديد من البلدان لقيود مرتبطة بالفيروس فيما يتعلق بالدخول إلى البلد المعني والبقاء والإقامة به، مثلما اطلعنا على ذلك تقرير الأمين العام الوارد في الوثيقة A/63/812. وترى البرازيل أن فرض أي قيود استنادا إلى مجرد الإصابة بالفيروس أمر تمييزي. وعلى

نحو خاص، فإن ترحيل أي شخص مصاب بفيروس نقص المناعة البشرية، رجلا كان أو امرأة، استنادا إلى إصابته بالفيروس، ينبغي ألا يبطل الاعتبارات الإنسانية والمتعلقة بحقوق الإنسان.

ومما يثير القلق أيضا كراهية الفئات الضعيفة وتعرضها لأنواع التنميط الجنسي وغيرها من أشكال التمييز. وقد يعرقل هذا التمييز فهم الوباء ويقوض فرص الحد من مخاطره وتوفير العلاج للمصابين به.

وقد تمكنا من تثبيت استقرار الحالة المتعلقة بالفيروس/الإيدز في البرازيل بفضل القيام باستجابة متكاملة وشاملة تنطوي على تعزيز الصحة ومنع وقوع إصابات جديدة وتوفير الرعاية الشاملة لجميع الأشخاص المصابين بالإيدز. وتشكل تلك الاستجابة جهدا مشتركا يشمل مختلف قطاعات الحكومة ومنظمات المجتمع المدني والجامعات والقطاع الخاص ووكالات الأمم المتحدة والشركاء الثنائيين.

إننا في أزمة مالية واقتصادية خطيرة تهدد المكاسب الاجتماعية التي حققناها بشق الأنفس على مدى السنوات القليلة الماضية. ولحماية ما قمنا به من استثمار في مكافحة الفيروس/الإيدز، نحتاج إلى زيادة الموارد البشرية والمادية والمالية. ويجري صرف جزء كبير من الأموال المنفقة على مكافحة وباء الإيدز في شراء الأدوية. ولأي دولار نوفره في شراء الأدوية دور حاسم في إنقاذ المزيد من الأرواح.

وتوفير العلاج للجميع يفترض مسبقا توفير أدوية جيدة وبأسعار ميسورة. ولكفالة الحصول على تلك الأدوية، ينبغي أن نوفق بين احتياجات الصحة العامة وحقوق الملكية الفكرية. وتشدد البرازيل على أهمية إعلان الدوحة المتعلق باتفاق جوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة والصحة العامة. كما نجدد تأكيد حق البلدان في أن تستفيد إلى أقصى حد من أوجه المرونة المتصلة بذلك الاتفاق.

كما ترحب البرازيل باعتماد كامل الاستراتيجية العالمية وخطة العمل بشأن الصحة العامة والابتكار والملكية الفكرية خلال آخر دورة لجمعية الصحة العالمية.

ومن الهام أيضا لكفالة الحصول على الأدوية، لا سيما الأدوية الرديفة، أن نضمن عبورها بدون عراقيل وبدون حواجز تجارية مصطنعة، في طريقها إلى وجهتها النهائية.

وبما أن الحصول على الأدوية الميسورة الأسعار لا يزال تحديا بالنسبة للعديد من البلدان النامية، تقر البرازيل بأهمية اتباع آليات تمويل جديدة ومبتكرة. كما نشيد بأنشطة المرفق الدولي لشراء الأدوية، الذي يدعم البلدان في شراء الأدوية لتوفير علاج الخيار الثاني للمصابين بالفيروس والسل والملاريا.

وبما أن الفيروس/الإيدز لا يزال أهم تحد متعلق بمرض معد في مجال الصحة العامة، يجب أن نتناوله مقرونا بالجهود الرامية إلى تعزيز النظم الصحية على الأجل الطويل. وتتطلب الخصائص المحددة للوباء تخصيص موارد كافية، لأنه ينطوي على احتمال كبير لإثقال كاهل النظم الصحية بالأعباء.

ويكتسي تشجيع استخدام الرفالات، مقترنا بالاستراتيجيات الأخرى، أهمية أساسية في أي سياسة للوقاية من الفيروس. ويكمن أحد الأسباب التي مكّنت البرازيل من النجاح في تثبيت معدل انتشار الوباء في الزيادة الكبيرة في استخدام الرفالات الذكورية، ليس في أوساط الفئات الأكثر ضعفا فحسب، بل بين السكان على نحو عام أيضا. وقد عزز ازدياد استخدام الرفالات الأنثوية شبكة الأمان وساعد النساء على حماية أنفسهن من الإصابة. وينبغي أن تظل الاستراتيجيات الوقائية القائمة على القيم الأخلاقية خيارات

فرديـة. وعلـى الـرغم مـن أنـه ينبغـي ألا نتجاهلـها، فهـي لا تشكل في حد ذاتها أساسا لسياسات الصحة العامة.

وفي الختام، أود أن أعرب عن تقديرنا لعمل برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/ متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) وللدور الهام الذي يضطلع به في تنسيق جهود الأمم المتحدة لتعزيز الاستجابات الوطنية لمكافحة الوباء.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/١٠.